



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

صَوَاتَةُ الْفَعْلِ النَّاقِصِ فِي الْعَرَبِيَّةِ

(The Phonology Of The Arabic Verb Ended by waw or
yā)

إعداد الطالب

عبدالرزاق أحمد عبدالرزاق اشتيوي

بكالوريوس لغة عربية جامعة مصراتة 2012

إشراف الأستاذ الدكتور

عبدالحميد الأقطش

2017

صوارة الفعل الناقص في العربية

إعداد الطالب

عبدالرزاق أحمد عبدالرزاق اشتيوي

بكالوريوس لغة عربية جامعة مصراتة ٢٠١٢

إشراف الأستاذ الدكتور

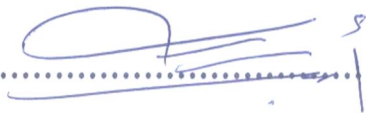
عبدالحميد الأقطش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير بجامعة اليرموك، تخصص اللغة العربية/ لغو ونحو

وافق عليها

أ.د. عبدالحميد الأقطش........ رئيساً ومشرفاً

أستاذ في قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك

د. أحمد أبو دلو........ عضواً

أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك

أ.د. محمد أبو عيد........ عضواً خارجياً

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة البلقاء التطبيقية

تاريخ المناقشة: ٢٠١٧/١٢/٢٠

الإهداء

إلى مَنْ أَمِرْتُ أَنْ أَخْفِضَ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ-- أَبِي وَأُمِّي؛
إلى مَنْ تَجَشَّمُوا مَعِيَ عَنَاءَ السَّفَرِ وَالْغُرْبَةِ-- أُمِّ أَحْمَدَ، وَأَحْمَدَ، وَالْحَسَنَ؛
إلى أَسَاتِذَتِي فِي كَلِيَةِ التَّرْبِيَةِ، مَصْرَاتَةَ-- حَبًّا واحتراماً!

الشكر والتقدير

بعد توفيق الله لي بإنجاز هذه الدراسة، أحمده وأشكره بأن جعلني من خدام لغة القرآن العظيم، ممتناً بالشكر والتقدير إلى أستاذي الكريم الدكتور عبد الحميد الأقطش، لتفضله بقبول الإشراف على هذه الدراسة. فهو أستاذي الذي أكرمني بعطفه، وأثر في برصانته العلمية ودقة ملاحظاته البحثية، مذ كانت هذه الدراسة مجرد فكرة إلى أن وصلت في صورتها هذه التي بين أيدينا؛ فله مني جزيل الشكر والامتنان. وكذلك أشكر لجنة المناقشة، الأستاذين الكريمين الأستاذ الدكتور محمد أبو عيد، والدكتور أحمد أبو دلو، على ما بذلاه من جهد كبير في القراءة والتدقيق والتصويب وإبداء الملاحظات، مما له أثر كبير في رفع السوية العلمية لهذا العمل. وأشكر جميع أساتذتي في قسم اللغة العربية بجامعة اليرموك، فبارك الله فيكم وضعف لكم الأجر ونفع الله بكم وبعلمكم وزادكم الله توفيقاً.

وأشكر عائلتي التي وقفت معي وصبرت عليّ ورعتني وأعانتني، والتي بدون فضلها لم أكن لأنجز هذه الدراسة.

فهرس المحتويات

ج	الإهداء	6
د	الشكر والتقدير	7
هـ	فهرس المحتويات	9
ز	المخلص باللغة العربية	12
4	قائمة الرموز الصوتية	13
6	التمهيد	15
7	أولاً: مصطلحات ومفاهيم	16
9	ثانياً: مبادئ الصواتة العامة	17
12	ثالثاً: المقطعية العربية، المكونات والمحظورات	23
13	رابعاً: الفعل الناقص بين الوزن الصرفي والصواتي	26
15	الفصل الأول: التأصيل والتصريف	29
16	1. التأصيل:	30
16	تمهيد	33
17	أولاً: تأصيل جذور الفعل الناقص	34
23	ثانياً: تأصيل الميزان الصرفي للفعل الناقص	36
26	ثالثاً: تأصيل ظاهرة الإعلال في الفعل الناقص	39
29	2. التصريف:	41
29	أولاً: الفعل الناقص باعتبار الوزن والباب	41
30	ثانياً: صيغ المزيد من الناقص	44
33	ثالثاً: الفعل الناقص باعتبار الأصل	47
34	رابعاً: تصريف الفعل الناقص باعتبار الزمن	50
36	خامساً: الزمن والسياق	53
41	سادساً: النمط المقطعي للفعل الناقص	56

43	الفصل الثاني: التشكيل الصوتي
44	تمهيد
45	أولاً: صواتة الناقص المطلق
53	ثانياً: صواتة الفعل الناقص في التصريف مع السوابق واللاحق
86	ثالثاً: صواتة العلاقة بين الناقص والمهموز
92	المصادر والمرجع
97	الملخص باللغة الإنجليزية

المخلص باللغة العربية

اشتياوي، عبدالرزاق أحمد عبدالرزاق، صواتة الفعل الناقص في العربية، رسالة ماجستير،

جامعة اليرموك 2017، (المشرف: عبدالحميد الأقطش)

يدرس هذا البحث صواتة الفعل الناقص في العربية، ويصف التغيرات الواقعة داخل بنية الكلمة من حيث الإسناد، والتصريف، والتوكيد، وذلك من خلال عرض مقولات علماء الصرف القدماء ثم المحدثين، موازناً، ومن بعد، مغلباً ومرجّحاً بين الرأيين. وجاءت الدراسة في تمهيد وفصلين، التمهيد تناول مبادئ الصواتة العامة، وتناول أولها تأصيل وتصريف الفعل الناقص، فالتأصيل تناول تأصيل جذور الفعل الناقص، والميزان الصرفي، وظاهرة الإعلال، وتناول التصريف النمط الاستعمالي للفعل الناقص في القرآن الكريم، من حيث الوزن والباب، والأصل الواوي أو اليائي، أما ثانيها فتناول التشكيل الصوتي، متمثلاً في صواتة الناقص المطلق، وصواتة الناقص في التصريف مع السوابق واللاحق، وصواتة العلاقة بين الناقص والمهموز.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة أنّ الصورة الافتراضية هي البنية العميقة وأنّ الصورة المنطوقة هي البنية السطحية، وما جرى من تغيرات بين الصورتين خضع لقوانين التحويل من حذف وإدماج واستبدال وتعويض وإشباع. كما أنّ أغلب مسائل صواتة الفعل الناقص راجعة إلى مقصدية التسهيل وفقاً لقانون الاقتصاد اللغوي، أو نظرية الجهد الأقل ولكن ليس على سبيل الإطلاق.

المقدمة

حظيت الدراسات اللغوية باهتمام كبير من الدارسين، وكان للمستويين الصوتي والصرفي العناية الكبرى عند اللغويين، فدرسوا أصوات اللغة وصفاتها ومخارجها، ودرسوا أيضاً الأوزان الصرفية ضبطاً ومعاني. ولا شك أنَّ لهذين المستويين مسائل يتقاطعان فيها لمعالجة قضايا الصرف صوتية، وهذه الدراسة تتدرج ضمن هذين المستويين.

وقد جعلت الدراسة الحالية غايتها البحث في صوارة الفعل الناقص في العربية، حيث تتوفر في اللغة العربية فصيلة من الجذور الفعلية، التي تتجلى لامها في صورة الياء، والواو. وتصلح كتب الصرف العربي على تسمية كل فعل من هذا النوع بـ"الفعل الناقص"، وهي تجمعها مع ثلاثة أنواع أخرى، وهي المثال، والأجوف، واللفيف، وتضعها ضمن طبقة واحدة تطلق عليها "الأفعال المعتلة"، وذلك في مغايرة شكلية مع طبقة أخرى تطلق عليها اسم "الأفعال الصحيحة"، وهي أفعال تنقسم إلى سالم، ومضعف، ومهموز.

ويشكل الفعل السالم من هذه الأقسام كلها، رائز الاختبار، ومرجعية الاحتكام في معرفة التشكيل الصوتي وتشعباته، بكل من المضعف، والمهموز، والمعتل بجميع أقسامه، وذلك أنَّها كلها تشترك بصفات جامعة مع السالم، وتنفرد عنه بصفات مانعة. وثمة باليد أبحاث ودراسات، قديمة وحديثة، قد خاضت ولم تزل في صوارة هذه الأقسام مجتمعة أو فرادى، وبخاصة في مواضع تبايناتها وإشكالاتها، إنَّ في مستوى الفروض النظرية، أو مستوى معهود كلام العرب فيها.

والسعي في هذه الدراسة يختص بالفعل الناقص تعييناً، وذلك انطلاقاً من تصور مفاده أنَّ الناقص بتنوعاته يشكل المرجعية الأعلى خصوبة في مبحث الإعلال في العربية، ولعله كذلك الأوسع إنتاجية في الصيغ الفعلية المعتلة.

واتخذت الدراسة المائلة القرآن الكريم مجالا للتمثيل والتطبيق، باعتباره يمثل العربية

الحية.

وأهمية هذه الدراسة تكمن في مواكبة الصوارة العربية للتقدم الكمي والكيفي الحاصلين في معالجة مبحث الإعلال، والمنظورة على مدى عقود ممتدة. ولها كذلك أهمية نفعية في معالجة- ما أمكن - من صور أخطاء الصرف صوتية، فضلا عن أهمية تعليمية في تيسير فهم مباحث الإعلال للناطقين بالعربية أو بغيرها.

يضاف إلى ذلك أن فروض العلم في صوارة الفعل الناقص تطرح قضيتين، الأولى تعد القضية الموطئة للدخول في الثانية، والمتعلقة بإشكالية تأصيل الناقص بين ثنائية الجذر أو ثلاثيته، والثانية متعلقة بإشكالية إجراءات الإعلال ثم تعليقاته في المرجعيات المختلفة.

وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يرصد الظواهر اللغوية ويستقرئها ويحللها ويفسرها. وهي تعتمد أيضا المنهج التاريخي في الإجابة عن الفروض والتساؤلات المطروحة، وبعمامة، يقوم البحث على مكونين: نظري، وإجرائي.

وقد اشتملت المكتبة العربية على أعمال قليلة ذات صلة بموضوع الدراسة الحالية، أهمها رسالة علمية في فقه الساميات للدكتور صابر عبد الجليل بجامعة القاهرة، عنوانها "المعجم التأصيلي للفعل الناقص في اللغات السامية"، وعلى الرغم من أن الدراسة في الساميات، لكنها كانت مفيدة، وحاول الباحث الانتفاع منها بما يخص النظرة التاريخية للفعل الناقص، وكذلك علاقة الناقص بالمهموز.

وبأي حال فالدراسة وإن تقاطعت مع موضوع البحث، لكن تنتج وجهة مختلفة وأكثر تحديداً، مع لزوم الإفادة من الرؤى المشتركة أو الجديدة بين الرسالتين.

وهناك رسالة بجامعة الكوفة للأستاذ عقيل جاسم دهش العذاري والتي كان عنوانها "الأفعال المعتلة في القرآن الكريم"، وهذه الدراسة جاءت في أربعة فصول، الأول دراسة مقطعية للفعل المعتل بعمامة، والثاني في الأبنية الصرفية للمعتل، والثالث في الإعلال وأنواعه، والرابع في الظواهر النغمية للمعتل من حيث الوقف والوصل والتخفيف. والدراسة بعمامة تهتم

بالجانب الدلالي والبلاغي. وأما الجانب الصرفي الصوتي فهو حاضر فيها باقتضاب واختصار، وأفاد الباحث منها في أنماط التغيرات المقطعية الناتجة عن الإسناد.

أما مسائل الإعلام فهي مبنوثة في كتب الصرف القدماء والمحدثين وتمّ الاستفادة منها بما يحتاجه البحث.

وجاءت الدراسة في تمهيد وفصلين، التمهيد تناول مبادئ الصوارة العامة، وتناول أولها تأصيل وتصريف الفعل الناقص، فالتأصيل تناول كل من تأصيل جذور الفعل الناقص، والميزان الصرفي، وظاهرة الإعلال، وتناول التصريف النمط الاستعمالي للفعل الناقص في القرآن الكريم، من حيث الوزن والباب، والأصل الواوي أو اليائي، أما ثانيها فتناول التشكيل الصوتي، متمثلاً في صوارة الناقص المطلق، وصوارة الناقص في التصريف مع السوابق واللاحق، وصوارة العلاقة بين الناقص والمهموز.

قائمة الرموز الصوتية(*)

أولاً: الصوامت:

>	أ
b	ب
t	ت
<u>t</u>	ث
ğ	ج
h	ح
h	خ
d	د
<u>d</u>	ذ
r	ر
z	ز
s	س
š	ش
š	ص
<u>d</u>	ض
t	ط
ž	ظ
<	ع
ğ	غ
f	ف
q	ق
k	ك
l	ل
m	م
n	ن
h	هـ

(*) عبابنة، الصرف العربي التحليلي: نظرات معاصرة، دار الكتاب الثقافي: إربد، 2017م، ص 5.

w	الواو شبه الحركة
y	الياء شبه الحركة

ثانيًا: الصوائت:

• الحركات القصيرة

a	الفتحة القصيرة
u	الضمة القصيرة
i	الكسرة القصيرة

• الحركات الطويلة

ā	الفتحة الطويلة
ū	الضمة الطويلة
ī	الكسرة الطويلة

التمهيد

أولاً: مصطلحات ومفاهيم

ثانياً: مبادئ الصوارة العامة

ثالثاً: المقطعية العربية، المكونات والمحظورات

رابعاً: الفعل الناقص بين الوزن الصرفي والصواتي

أولاً: مصطلحات ومفاهيم

يعرض هذا المبحث أهم المصطلحات ممّا له صلة عضوية بقضايا الإعلال وأهمها: الصوتيّة، المقطع، الصحيح، السالم، المعتل، الناقص.

• الصوتيّة

الصوتيّة من مصطلحات الحداثة التي أولاها العلماء وافر الدراسة والبحث، وهي من المصطلحات الشائعة في المغرب العربي، ولها مقابل أجنبي هو "**Phonology**" وهو ما يعرف بعلم التشكيل الصوتي الذي يدرس ظواهر التطور الصوتي في ألفاظ اللغة ويعملها. والصوتيّة هي التي "تصف التغيرات الواقعة داخل البنية"⁽¹⁾.

وتهتم بالكشف عن هذه والتحويلات والتغيرات وتطبيقها في الممارسة اللغوية.

المقطع

مصطلح حديث تباينت حوله آراء العلماء، باختلاف نظرتهم، مادية أو وظيفة، الأمر الذي أدّى إلى تعدد مفاهيم المقطع وتنوعها.

وعرف الدكتور عبد الصبور شاهين المقطع بأنه "مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي"⁽²⁾.

وعرف جان كانتينو المقطع بأنه: "فترة فاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت، سواء أكان الغلق كاملاً أم جزئياً"⁽³⁾.

(¹) عن البوحسيني، رفيق: ظاهرة الإعلال في العربية، دراسة صرف-صوتية معاصرة نماذج وتمثيلات، عالم الكتب الحديث: إربد، 2015م، ص9.

(²) شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جدية في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة: بيروت، 1980م، ص38.

(³) كانتينو، جان: دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرماضي: تونس، 1966م، ص191.

وعرفه رمضان عبد التواب بأنه: "كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة، يمكن الابتداء بها، والوقوف عليها"⁽¹⁾.

أمّا علماء السلف من اللغويين فلم يعرفوا المقطع بمفهومه الحديث كمصطلح في الصوتيات والإيقاع، وبقي جهدهم متمحورًا حول الجوانب الشكلية لمباني الصيغ والتراكيب. على أن العروضيين قد تنبهوا كثيرًا للمقطع مفهومًا ومصطلحًا، وإيقاعًا. وسيأتي الحديث لاحقًا عن المقطع⁽²⁾.

• الفعل الصحيح والفعل المعتل

تتوافر في اللغة العربية فصيلة من الجذور الفعلية، التي تتجلى لامها في صورة الياء، أو الواو، وتشير كتب الصرف إلى كل فعل من هذا القبيل، بمفهوم "الفعل الناقص"، وهي تضعه، بالإضافة إلى ثلاثة أقسام آخر (المثال، والأجوف، واللفيف)، ضمن طبقة واحدة تجسد مفهوم الفعل "المعتل"، وذلك في مغايرة شكلية مع طبقة أخرى تجسد مفهوم الفعل "الصحيح"، والذي ينقسم كذلك إلى السالم، والمضعف، والمهموز.

وتاليًا يشار إلى تعريفات لبعض الأفعال التي سيتطرق إليها البحث، وهي: الصحيح، السالم، المعتل، الناقص، على النحو الآتي:

• الصحيح

هو ما خلت أصوله من الألف، والواو، والياء، مهما كانت صورتها في النطق، وذلك كالأفعال: علم، وقرأ، وشد⁽³⁾.

(1) عبد التواب، رمضان: المدخل إلى علم اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980 م، ص 101.

(2) انظر أدناه، ص 12-13.

(3) حلواني، محمد خير: المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي: بيروت، د ت، ص 142.

• السالم

هو الذي صحت أصواته، وخلت من الهمزة والتضعيف، كالأفعال: كتب، ورسم،

وفهم⁽¹⁾.

• المعتل

هو الذي وقع حرف العلة واحدًا من أصوله، فقد يكون فاءه، مثل: وعد، ويبس، أو

عينه، مثل: قال، وباع، أو لامه، مثل: دعا، ورضي، أو يكون فاؤه ولامه معتلتين، مثل:

وفى، أو يكون عينه ولامه حرفي علة، مثل: هوى⁽²⁾.

• الناقص

هو كل معتل لامه صوت علة، واعتلال أحد أصوات الفعل يقصد به أن يكون الصوت

أحد الأصوات الثلاثة: الفتحة الطويلة التي اصطلح عليها النحاة بـ الألف، أو الواو أو الياء،

وهي الأصوات التي يسميها النحاة حروف العلة⁽³⁾.

ثانياً: مبادئ الصوتية العامة

تعتبر الأصوات من أهم مبادئ الصوتية العامة، وذلك لارتباطها بموضوعات مهمة،

شغلت العلماء قديماً وحديثاً، فوصفوا الأصوات ومخارجها، وطريقة نطقها، وكمها وكيفها،

وكذلك قسموها إلى أصوات صحيحة، ومعتلة، الأمر الذي أشكل على القدماء عندما جعلوا

الواو والياء أصوات علة خالصة، في حين أنها تمتلك خاصية تبادل المواقع مع الصوامت،

ولهذا سميت بـ "شبه الصوامت"، الأمر الذي يجعل تفسير المحدثين لظواهر الإعلال والإبدال

(1) حلواني، المغني الجديد في علم الصرف، ص142.

(2) السابق، ص 147.

(3) باوزير، ليلى عبد الله علي: الفعل الناقص دراسة صوتية صرفية في ضوء نظرية العامل الفونولوجي (المقطعي)، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى: المملكة العربية السعودية، 1426هـ، ص 92.

يختلف كثيراً عن تفسير القدماء. ومن هنا، فالأصوات حسب طريقة نطقها تنقسم إلى صوامت، وصوائت.

• الصوامت (السواكن)

والصامت (الساكن) إما أن ينحبس معه الهواء انحباساً محكماً فلا يسمح له بالمرور لحظة من الزمن ثم يتبعه انفجار، أو يضيق مجراه فيحدث النفس نوعاً من الحفيف⁽¹⁾.

• الصوائت (الحركات)

أما الصوائت (حروف العلة) فتميز بنطق مفتوح، وغياب أي عائق، كما أن أصوات العلة بطبيعتها مصوتة أو رنانة وأكثر وضوحاً سمعياً⁽²⁾.

شكل الصوائت من حيث المعيار الكمي⁽³⁾

الصوائت تعد القسم الرئيس الثاني من أقسام الأصوات العربية، وتعدّ القسم الثاني للصوامت في أجزاء الكلام، ولها شكلان: حالة قصر وحالة طول.

أ- حالة القصر

الفتحة القصيرة، والكسرة القصيرة، والضمة القصيرة.

ب- حالة الطول

الفتحة الطويلة بدلاً من الألف؛

الكسرة الطويلة بدلاً من الياء المدية؛

الضمة الطويلة بدلاً من الواو المدية.

(1) أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، مكتبة النهضة: القاهرة، ص 27.

(2) عمر، مختار: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب: القاهرة، 1997م، ص 135.

(3) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 30.

ج- أشباه الصوامت (الصوائت):

وهي تلك الأصوات، التي يكون تضيق، الذي يواجهه تيار الهواء، عند إنتاجها، ضئيلاً، بيد أن نسبة هذا التضيق تكون أقل من نسبته عند إنتاج الصوامت، وأكثر من نسبته عند إنتاج الصوائت⁽¹⁾

وهذه الأصوات تقع بين الصوائت والصوامت، فيأخذ مصطلحات مثل: "أنصاف صوامت"، أو "أنصاف صوائت"، أو "شبه صوائت"، أو "شبه صوامت"، أو "أصوات انزلاقية"، أو "أصوات مزدوجة". ويختص بهذا الوصف من أصوات العربية صوتا الواو، والياء، وهما في حالة لين لا حالة مدّ، مثلما هو في الواو بكلمة وَلَدَ، والياء في كلمة يَدَ، بفتح الفاء فيهما، وهذه الأصوات تعامل معاملة الصوامت الصحاح.

• المزدوج الصوتي

اقتران الصائت بشبه الحركة ضمن مقطع واحد، بحيث ينتقل اللسان من موضع النطق بحركة إلى موضع النطق بحركة أخرى باستمرار ودونما توقف. وقد اتخذت العربية موقفاً من هذه المزدوجات، فقبلت بعضها، ورفضت بعضها، وخالفت بينها⁽²⁾. وعموماً فالمزدوج الصوتي هو اجتماع الواو والياء غير المديتين والحركة في مقطع واحد⁽³⁾. وتبعاً لمكان النبر وعلو الإيقاع فيه فهو إمّا هابطوإما صاعد.

أ- الهابط وفيه تسبق الحركة الواو أو الياء (ay, aw).

ب- الصاعد وفيه تتلو الحركة الواو أو الياء (ya, wa).

(1) النوري، محمد جواد: علم الأصوات العربية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، 1996م، ص 132.

(2) السابق، ص 213.

(3) الشايب، فوزي: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديثة: إربد، 2016م، ص 309.

ثالثاً: المقطعية العربية، المكونات والمحظورات

تنظر اللغة العربية للمقطع وفقاً لمستويات تجمع الأصوات فيها، فأيّما مجموعة كلامية تنطق واحدة، فإنها تكون مقطّعاً يتوالى فيه بداية عنصر انفجار وعنصر إقفال وفي الوسط نواة مقطعية بصائت من الصوائت المتنوعة، قد يكون قصيراً أو طويلاً، وهو في أصغر أحواله يتكون من صامت واحد من صوامت الجذر، وفي معدل أحواله من صامتين من صوامت الجذر، وفي الوسط نواة المقطع هو صائت واحد فقط. ووفقاً لذلك، ثمة خصائص للمقطعية العربية تتمثل في الآتي:

- عدم وجود صامت مكرر (عدم توالي) في أول البنية من نمط (ص ص).
- لا يبدأ المقطع العربي بحركة، مهما يكن موقعه من الكلمة.
- اجتماع ثلاثة صوامت من دون حركات داخلية غير مسموح به في العربية.
- في حالة التقاء صامتين برأس البنية (التقاء ساكنين)، تلجأ العربية إلى التخلص من ذلك باجتلاب همزة وصل قبل الصامت الأول أو صائت بعده.
- عندما ينتهي المقطع الأخير بصائت مدّي (حركة طويلة مجهورة) فإن الجهرية تضعف، ومن ثمّ يقصر المقطع.

وبعامة تأخذ المقطعية في العربية الأنماط الآتية⁽¹⁾:

أ- مقطع قصير

يتكون من صامت وحركة قصيرة، ويرمز له بالرمز "ص ح".

مثال ذلك كتب (ka/ta/ba).

(1) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 70، 71.

ب-متوسط، وهو نوعان

أ- مفتوح: يتكون من صامت وحركة طويلة، ويرمز له بالرمز "ص ح ح" ويمثل

له: ما (mā)، وفي (fī).

ب- مغلق: يتكون من صامت + حركة قصيرة + صامت، ويرمز له بالرمز "ص ح

ص"، ويمثل له بـ قَدْ (qad)، ومن (min).

ج- طويل، وهو نوعان:

أ- طويل مفرد الإغلاق، ويتكون من صامت + حركة طويلة + صامت، ويرمز له

بالرمز "ص ح ح ص"، ويمثل له بـ "كان" (kān)، و "مات" (māt)

ب- طويل مزدوج الإغلاق، ويتكون من صامت + حركة قصيرة + صامت +

صامت. ويرمز له بالرمز "ص ح ص ص"، ويمثل له بـ "بنت" (bint)،

و "شمس" (šams).

د- مديد: لا يكون إلا في الوقف، ويتكون من صامت وحركة طويلة وصامتان

ويرمز له بـ "ص ح ح ص ص"، ويمثل له بـ "سار" (sārr)، و "حار" (hārr)

وقفاً.

رابعاً: الفعل الناقص بين الوزن الصرفي و الصواتي

اللغة العربية لغة القوالب والأبنية الجاهزة، التي يمكن حفظها والقياس عليها، وهي

التي تنتظم معظم مفردات العربية الاسمية والفعلية، عدا الأدوات والمبهمات من ضمائر

الشخص، والإشارة والصلة، وهو ما عرفه مبكراً علماء السلف، وحرروه تحت مبحث

"الميزان الصرفي". وقد عقدوه على أساس من الكلم الصحيح لا المعتل، وألفت في ذلك كتب

كثيرة عرفت بـ "كتب الأبنية". ومن ثم، تقرر نماذج أبنية متعددة ومحفوظة لمقولات

التصريف العربي المتنوعة (أبنية المشتقات، الجموع، الأفعال، الماضية، المضارعة، الأمر...).

ولا خفاء أنَّ صورة الأبنية في الكلم السالم يتوافق فيها الإيقاع صوتيًّا، ومقطعيًّا، بين الملفوظ ورسمه الأبجدي، وكذلك الحال في أبنية الكلم المعتل، إذ تتغاير المقابلة الصوتية كليًّا أو جزئيًّا، لكنَّها لا تتطابق، وعليه وقر في الفكر الصرفي منذ القدم وجوب التفريق بين وزن صرفي موكول بحصر النماذج أساسًا ووزن صوتي موكول بتعيين الكم والكيف في الكلم المعتل.

وبالموجز، فالوزن الصوتي وزن جيء به من أجل معرفة التغير الذي يحدث في بنية الفعل، بحيث يقابل الحرف الأصلي المنطوق في الكلمة بحرف الميزان المناسب له، ولكن إذا كان الحرف الأصلي قد أصابه إعلال أو قلب، فإنَّ الحرف البديل يعتبر بمنزلة الزائد فينطق في الميزان بلفظه. ومثال ذلك كلمة "رمى"، إذ في الميزان الصرفي، يعدون الألف فيها لامًا للكلمة على أساس من أصلها، فيكون الوزن الصرفي "فَعَلَ"، أمَّا وزن الفعل "رمى" صوتيًّا، فإنَّ الألف لا تعد لامًا للكلمة، لأنَّ لام الكلمة عندهم هي الياء، أمَّا هذه الألف فتتطق في الميزان ألفًا كالألف الزائدة، فيكون الوزن الصوتي هو "فَعَا"، وليس هناك في أبنية الأفعال التي ألفها علماء الصرف بناء على وزن "فعا".

ولهذا، يعتمد الفعل الناقص في دراستنا على الوزن الصوتي، ومخرجاتنا ستتوافق مع مخرجات علم الأصوات.

الفصل الأول

1- التأصيل:

أولاً: تأصيل جذور الفعل الناقص

ثانياً: تأصيل الميزان الصرفي للفعل الناقص

ثالثاً: تأصيل ظاهرة الإعلال في الفعل الناقص

2- التصريف:

أولاً: الفعل الناقص باعتبار الوزن والباب

ثانياً: صيغ المزيد من الناقص

ثالثاً: الفعل الناقص باعتبار الأصل

رابعاً: تصريف الفعل الناقص وفق الزمن

خامساً: الزمن والسياق

سادساً: النمط المقطعي للفعل الناقص

1. التأسيس:

تمهيد

اللغة كالكائن الحي، تمر بأطوار نمو وازدهار، أو خمود وركود؛ وكلما تطور الإنسان لحقته اللغة لتعبر عن هذا التطور. وذلك هو ديدن اللغات، واللغة العربية وصلت إلينا في أعلى حالة من النمو و الإزدهار اللغوي والبلاغي على حد سواء، وأقدم النصوص التي وصلتنا هي المعلقات العشر في العصر الجاهلي، وجاءت بلغة قوية متطورة، تنافي بدايات اللغة، الأمر الذي يؤكد أن اللغة العربية تخطت أطوار نشأتها الأولى.

ولاحقاً حين استجدت الحاجة إلى وضع المدونات، ووضع تنظيم لغوي لها في العملية المشهورة بعملية تقعيد اللغة واستنباط الأحكام، عندها تغلبت في الفكر اللغوي النظرة التربوية التي تبني على الكثير من المطرد، وعلى الأصول الدوارة، فأما القليل المفرد فجرى التعامل معه بوصفه فُرْشاً وفروعاً ثانوية.

وتلك كانت نظرة في التقعيد بعامة للصرف والنحو وسواهما، وكذلك جرى الأمر في مقام صوارة الفعل الناقص في عملية حصر أبنية الأفعال العربية حيث جرت وفقاً للنموذج السالم لا المعتل. والحال هي نفسها في عملية تعيين الوزن الصرفي، إذ بنوها على الكثير الغالب، فكان الغالب فيها النمط الثلاثي، وصنّفوا على هذا الأساس معاجمهم وكتبهم، وكذلك جعلوا على هذا الأساس الميزان الصرفي، الذي من شأنه أن تقاس عليه المفردات وتعرف إن كانت أصلية أم مزادة.

ثم إنه ظهرت معارف لسانية حديثة بآخرة من القرن التاسع عشر، وفي ضوئها تبدلت وتغيرت طرق التحليل الصرفي والنحوي والصوتي القديمة، وصارت تعقد إجراءات

أكثر دقة وعلمية في توصيف المسائل اللغوية بعامة، ومن ذلك في مقام البحث الصرفي ظهور ما يعرف اليوم بعلم "الصرف الصوتي".

والبحث المائل يجتهد أن يطبق المعارف الصوت صرفية الحديثة في مبحث صواتة

الفعل الناقص في ضوء الآتي:

1- تأصيل الفعل الناقص؛

2- تأصيل الميزان الصرفي للفعل الناقص؛

3- تأصيل ظاهرة الإعلال في الفعل الناقص.

أولاً: تأصيل جذور الفعل الناقص

الفكر اللغوي المقارن يقوم حول التصورات النظرية لبنية الكلمة العربية منها، والسامية، راداً لحمتها الأولى إلى عروق مبكرة، وصغرى من "الوحدات اللغوية"، القائمة بحسب الساميات على ثلاث مقولات هي: الجذور، والحشو، ولواصق الزيادة قد تكون صامتة أو حركية. وبهذه الوحدات الثلاث تتكون الكلمة العربية، بحيث لا تكون بنية الكلمة على أقل من وحدتين، ولا تزيد على ثلاث وحدات.

والجذور والحركات لهما وظيفة العمدة الأساسية في كل عملية بناء لغوية، ولا يمكن الاستغناء عنهما، ولا بأحدهما عن الآخر، وأما لواصق الزيادة فهي على ما يفهم من تسميتها "زوائد تركيبية"، وعدد كبير من كلمات اللغة يخلو منها بالكلية⁽¹⁾.

(1) الأقطش، عبد الحميد: "علامة" وأمثالها من نعوت المذكر: أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد 16، العدد 2، 1998، ص 326، 327.

فالجذور هي المادة الأساسية المكونة لبنية الكلمة وهو ما يعرف عند علماء السلف بالأصول، وما يعرف حديثاً بالصوامت، أي أنها تحمل المعنى العام في جميع تقلبات الكلمة، وأن الصوائت لها دور في تحديد المعنى المراد.

وفي هذا قال الدكتور عبد الحميد عبد الواحد: "الفعل في حقيقة الأمر يتكون من أصلين: أصل لفظي وهو ما يعرف بالحروف الأصول، وأصل معنوي وهو عبارة عن المعنى العام تشترك فيه مجموعة من الكلمات التي تتشكل من نفس الحروف الأصول"⁽¹⁾.

وهذا ما قرره الدكتور عمر صابر حين قال: "ترى أن الجذر يتكون من مجرد الصوامت لأن الصوامت تحمل المعنى العام، وتقوم الصوائت أو المقاطع (في صدر الكلام أو في الوسط أو في الطرف) بتحديد جهة معينة في المعنى العام الذي يدل عليه الجذر"⁽²⁾.

ومن بين الجذور التي اختلف فيها العلماء جذور الأفعال المعتلة، من حيث أصولها أهي ثنائية الجذر أم ثلاثية؟ ولاحظوا الاختلاف بين جذورها وجذور الأفعال الصحيحة، فبنى علماء السلف تصورهم على الأعم والغالب، فخرجوا بتصور أن الصحيح أغلبه ثلاثي، وحملوا عليه المعتل، ومنه الناقص، واعتبروه ثلاثياً، مع معرفتهم التامة بأنه مخالف له، وجعلوه على وزن "فعل"، وذلك لأنهم يرون أن أقل مكون للعربية ما كان على ثلاثة أحرف وأكثر: حرف يبدأ به، وحرف يوقف عليه، وثالث هو الواسطة بينهما. وفي هذا قال الخليل: "كلام العرب مبني على أربعة أصناف، على الثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخماسي... فالثنائي على حرفين نحو: قد، لم، هل... والثلاثي من الأفعال نحو: ضرب، خرج، دخل،

(1) عبد الواحد، عبد الحميد: بنية الفعل قراءة في التصريف العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية: صفاقس، العدد 3، 1996م، ص 15.

(2) عبد الجليل، عمر صابر: المعجم التفصيلي للفعل الناقص في اللغات السامية، سلسلة الدراسات الأدبية واللغوية، العدد 10، 2003م، ص 11.

مبني على ثلاثة أحرف⁽¹⁾. وهذا اعتراف من الخليل أنَّ النمط الثنائي لا يكون إلا في الأدوات، وأنَّ النمط الفعلي أقله ما جاء على ثلاثة أحرف.

وهذا ما يؤخذ على مذهب علماء السلف، أنَّ دراستهم للغة بدأت وصفية وانتهت معيارية تعليمية، وهذا ما اعتبره الشايب خطأ في منهج السلف⁽²⁾.

فلما لاحظ المحدثون قصور منهج السلف في مواكبة اللغة، والبحث عن أطوارها ومراحلها، لجئوا إلى مقارنتها بغيرها من اللغات، لمعرفة وشائج القربى بين العربية وأخواتها من الساميات، الأمر الذي أدَّى ببعض الباحثين إلى أنَّ يرى أنَّ أصل الفعل الناقص، والمعلات بصفة عامة، هو ثنائي الجذر. ومن هؤلاء الباحثين الذين حاولوا الانتصار للمذهب الثنائي، الدكتورة باكزة حلمي، التي ترى "أنَّ الثنائية هي الأصل في بناء المفردات الأولى في اللغة، وتقرر بأن هناك طائفة كبيرة جدًا من المفردات الفعلية الثنائية ذات الصوتين الصحيحين نحو: سعى، دعا"⁽³⁾.

وهذه النظرية ملحوظة كذلك عند الأب مرمجي الدومني الذي يقول: "إنَّ النظرية القائلة بأنَّ الأصول في العربية - وكذلك أخواتها السامية- ليست الألفاظ ذوات الثلاثة، بل من ذوات الحرفين، إذن من شأن الثلاثيات أنْ ترد إلى الثنائيات"⁽⁴⁾.

ويذهب الدكتور عبد الله العلايلي إلى أنَّ أداء الجدول الهجائي هو لغة الإنسان القديم، وتقدير أنَّ نشوء العربية كذلك كان أحاديًا فثنائيًا فثلاثيًا⁽⁵⁾.

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية: بيروت، 2003م، ج1، ص 35.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، ص 335.

(3) حلمي، باكزة رفيق: الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية: مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 1987م، ص 60.

(4) الدومني، مرمجي: المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، مطبعة الآباء الفرنسيين: القدس، 1937م، ص 6.

(5) العلايلي، عبد الله: مقدمة لدرس لغة العرب، المطبعة العصرية: القاهرة، ص 13.

بالتالي فالعلايلي ربط أصل اللغة العربية بنشأة الإنسان وتطوره ورقيه، فكلما تطور الإنسان وتزايدت مطالبه، تطورت معه اللغة، وهكذا ينتقل من الأحادية إلى الثنائية إلى الثلاثية، لتلبية حاجاته.

وما يُميّز طرح المحدثين أنهم درسوا اللغة العربية ضمن فصيلتها التي تنتمي إليها من الساميات؛ وهذا النوع من الدراسة لم يتح لعلماء السلف، ولذلك حاول الثنائون أن يستفيدوا من اللغات الأخرى ما يقوي حجتهم، ويثبت فكرتهم واعتقادهم.

فهذه الدكتورة باكرة تقول: "إنَّ الأكديّة التي تعتبر أقدم اللغات، وأول لغة مدونة من هذه اللغات، وأقربها إلى العربية، تحفل، بل يغلب عليها البناء الثنائي المقطعي للكلمة"⁽¹⁾. وذهب العلايلي إلى أنَّ الأفعال المعتلة وإنَّ كانت ثنائية لفظاً، ثلاثية خطأ، ما هي إلا ثنائية ألحقت بالثلاثيات، ويرى أنها من أقدم ما حفظت اللغة من كلمات العهود السابقة العريقة"⁽²⁾.

وتتمسك الدكتورة باكرة بالنظرة الثنائية للأفعال، فتقول: "إنَّ البناء الثنائي كان مستقلاً عن الثلاثي وليس منه، وأنَّ البناء الثنائي كان قبل القياس، ولهذا ترى أنَّ من التعسف الذي لا مبرر له إخضاع ما قبل القياس للقياس"⁽³⁾.

وفي هذا قالت الدكتورة باكرة حلمي: "إنَّص الأبنية الثنائية وخروجها عن القياس التي أقمها فيه العلماء، تدل على بدائية هذه المفردات، وتعذر حصرها في القياس، وتراها من مدخرات النشأة الأولى"⁽⁴⁾.

(1) حلمي، الثنائية والميزان الصرفي، ص 60.

(2) العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ص 56.

(3) حلمي، الثنائية والميزان الصرفي، ص 62.

(4) السابق، ص 63.

والمعروف من طريقة علماء السلف في جمع اللغة أنَّ الأفعال المعتلة بعامّة، والناقصة بخاصّة، خرجت عن عموم الأقيسة الموضوعية لها، لأنَّ الأقيسة والقوالب جُعِلت على الأعم والأكثر، وعُوْمِل القليل المخالف معاملة الصحيح الكثير، وبهذا كانت في نظر علماء السلف ثلاثية.

والدكتور عبد القادر عبد الجليل يتبنى، من جانبه، النظرة الثلاثية، فيقول: "إنَّ مذهب الثلاثية في أصل البنى اللغوية أمر يتفق عليه الباحثون قديمهم وحديثهم، إلا نفر ممن وقف على مثل هذه الوحدات الثنائية، فراح ينادي بأصل العربية الثنائي، وهو متجه لا يمت إلى واقع العربية التاريخي وأخواتها الساميات بأدنى صلة" (1).

واختلف بعض المحدثون مع القدماء في أصل الأفعال المعتلة ومن بينها الأفعال الناقصة.

فأصحاب النظرة الثلاثية، ومن بينهم علماء السلف، رأوا أنَّ الأفعال الناقصة نحو: دعا، ورمى، أصلها على التوالي دَعَوَ، و رَمَى، وقد وافقهم على ذلك بعض المحدثين، إلا أنَّ السلف قالوا بأنَّ الأصل دَعَوَ، و رَمَى، هو أصل افتراضي، وغير متحقق ولكنّه مفهوم ومقبول عقلياً لأنه موكل إلى المكتوب.

مع العلم بأنَّ الأصل الافتراضي لا يتعارض مع الوصفية، ويتسق مع الصوارة التوليدية من حيث البنية العميقة (الأصل المفترض)، والبنية السطحية (المنطوق العقلي)، وذلك يخضع لقوانين الزيادة والحذف والتقديم والتأخير.

ومن العلماء المحدثين الذين خالفوا علماء السلف في النظر إلى تطور الفعل الناقص، وأنَّه مر بحالة من التصحيح، ثم تطور بشكل تدريجي، إلى أن وصل مرحلة الفتح الخالص-

(1) عبد الجليل، عبد القادر: علم الصرف الصوتي، سلسلة الدراسات اللغوية (8): أزمنة، 1998، ص 53.

من هؤلاء العلماء الدكتور رمضان عبد التواب، الذي يرى أنَّ الفعل مر بحالة من التصحيح في فترة ما، ولكنه لم يصل إلى مرحلة الفتح الخالص رأسًا، كما تصور علماء السلف، ولكن مرّ بمراحل ثلاث، حتى وصل إلى التصحيح، واستعان على هذا الطرح، بما يعرف بالركام اللغوي، أو المتحجرات للتذليل على كل مرحلة، ونذكرها باختصار⁽¹⁾:

1. مرحلة التصحيح وذلك نحو: "دَعَوَ، رَمَى".
 2. مرحلة تسكين أو ضياع الحركة: "دَعَوَ، رَمَى".
 3. مرحلة انكماش الأصوات المركبة حيث تتحول "aw إلى ô" وتتحول "ay إلى ē".
 4. مرحلة التحول من الإمالة إلى الفتح الخالص "دعا، رمى".
- والدكتور عبد الجليل يقول: "وإنَّ اتفقنا مع الدكتور رمضان عبد التواب في الأصل الثلاثي للفعل الناقص في اللغات السامية، لكنني لا أرى أنَّ من الضروري أن تكون صيغ الفعل الناقص قد مرت بهذا الترتيب الزمني المفترض للتغير في كل اللغات السامية"⁽²⁾.
- وقد تبني هذه الفكرة معظم المحدثين. أمَّا الشايب فقد تبني النظرة القائلة: "إنَّ الواو والياء قد سقطتا من الأجوف والناقص بسبب ضعفهما الناشئ عن وقوعهما بين حركتين"⁽³⁾.
- ويبدو، في ضوء النقاشات الآنفة، أنَّ الفعل الناقص ثلاثي الأصل من ناحية وصفية.
- وفي تقييم مجموعة الآراء الآنفة في تأصيل النَّشأة التاريخية للفعل الناقص، لا يبدو أنَّ هناك تناقضًا في فهم تاريخيات الفعل الناقص بين الثنائية والثلاثية؛ فأصحاب الرؤية الثنائية يؤكدون أنَّ تلك رؤية تاريخية تسمح بها المراحل الزمنية المختلفة التي مرت بها اللغات

(1) عبد التواب، رمضان: مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، ط3، مكتبة الخانجي: القاهرة، 1997م، ص 291، 293.

(2) عبد الجليل، عمر صابر، المعجم التفصيلي للفعل الناقص في اللغات السامية، ص 17، 18.

(3) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 338.

السامية بعامّة، والعربية بخاصّة، على أنّ تلك المرحلة قد جرى تجاوزها مبكراً بتحول البنية الصرفية للناقص إلى النسق الثلاثي الشائع كما هو في الفعل السالم.

وتسمح التشكيلات الصرف صوتية مختلفة للناقص بالقول إنّهُ تدرج في خطوات ثلاث أو اثنتين من بنية المكتوب المفترض الثلاثي (بنية العمق) حتى استقر في صورة المنطوق (السطحية الثنائية). وكذلك يتعامل التصريف العربي في شرح مسألة إعلال الناقص انطلاقاً من مرحلة ما بعد التاريخية، أي برده إلى الجذر الثلاثي "رمى" إلى "رَمَيَّ"، و"دعا" إلى "دَعَوَ". وبالمحصلة فصورة الأصل الناقص سواء ثنائية أم ثلاثية هي افتراض صرفي محض، ولكنّهُ ليس افتراض توهم فيُخطأ، إنّما افتراض مقايضة مشروعة عقلياً، والبحث المائل يتعامل مع تصريف الناقص انطلاقاً من صورة الافتراض الثلاثي.

ثانياً: تأصيل الميزان الصرفي للفعل الناقص

غلبة الجذر الثلاثي في جذور العربية مسألة غير جدلية لدى علماء المعجمية وعلم الصرف العربي، وفي ضوءها عمد الصرفيون إلى اتخاذ الثلاثية منطلقاً لفهم بنيوية الكلم العربي، وحصر أشكاله تحت مفهوم "الميزان الصرفي"، وقد غلب استعمال مادة الجذر "ف ع ل" أساساً في توليد الأبنية الصرفية للناقص ولسائر الكلم العربي، وقيل في ذلك أنّها سهلة الفهم، ثم هي موزعة على ثلاثة مخارج مختلفة، فالفاء من الشفة، والعين من الحلق، واللام لثوي.

وفي هذا قال الرضي: "والمراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه"⁽¹⁾.

وهدف الصرفيين من وراء هذا البناء، هو قياس الكلمات، بحيث تتقابل الأصول بعضها إزاء بعض، فيقابل الصوت الأول في الميزان بالأصل الأول في الكلمة، ويسمى "فاء الكلمة"، والعين تقابل ثاني الأصول ويسمى "عين الكلمة"، واللام تقابل ثالث الأصول ويسمى "لام الكلمة". ومن هنا كانت فكرة الميزان الصرفي طبيعية لمعرفة صيغة كل كلمة، وإدراك بنيتها الذاتية، وما فيها من زائد وأصيل، ومتغير.

وحكموا بأن أي تغير، أو حذف، أو قلب، أو زيادة في الموزون يزداد في الميزان، وراح العلماء يطبقون هذا على جميع اللغة، إلا أن التزامهم بهذه الشروط والإيضاحات طبقت على ما كان صحيحاً.

أمّا المعتل ومنه الفعل الناقص، فقد عُوِّل معاملة الفعل الصحيح، على الرغم من إدراك القدماء لظاهرة الإعلال الناتجة عن وجود أشباه الحركات في بنية الكلمة. فجعل علماء السلف الفعل الصحيح "ضَرَبَ" على وزن فَعَلَ، والفعل الناقص "دعا" على وزن فَعَلَ، وكان تفسير الصرفيين لهذا، أن "دعا" لها أصل متوهم هو "دَعَوَ"، ومن هنا جاء الاعتراض: كيف يكون لكلمة "دَعَوَ"، وكلمة "دعا" الوزن نفسه فتوزن على "فَعَلَ"، مع وجود الفرق الواضح بين الفعلين؟

(1) الاستريازي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق محمد نور حسن ومحمد الزفراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية: بيروت، 1982م، ج1، ص 2.

وهكذا، يُفهم من تصرف علماء السلف في وزن الناقص أنهم عندما يريدون وزن كلمة "دعا" و"رمى"، فإنهم يزنون المقابل الصحيح لهما وهما على التوالي "دَعَوَ" و"رَمَى"، ويكون وزنهما على فَعَلَ.

وفي هذا يقول الدكتور يحيى عبابنة: "حتى هذه الصيغ "المعتلة" طبق عليها الوزن نفسه، دون النظر إليها، أو فحصها، وعوملت معاملة الأفعال الصحيحة، الأمر الذي أدّى إلى اختلال الميزان، وهكذا ضاع الهدف الذي من أجله جاء الميزان"⁽¹⁾.

على الرغم من أن الفرق واضح بين الصورتين للفعل الناقص إلا أنهم أخضعوه لنفس الميزان، وهكذا يعتقد البعض أن "دعا"، جميع حروفها أصول لأنها قابلت أحرف الميزان التي لا يقابلها إلا الأصل بحركاته وسكناته.

وفي هذا ترى الدكتورة باكرة حلمي: "أنّ القصد من الميزان الصرفي والقياس عليه ليس هو بالتأكيد إخضاع جميع مفردات اللغة له، بل أنه وسيلة من وسائل الكشف عن خفايا اللغة وأسرارها، لتمييز أصناف المفردات، وليس لتصنيع الأصول"⁽²⁾.

فلماً لم يقابل التغير في الموزون بتغير في الميزان، كما قال الصرفيون، فقد فقد الميزان الصرفي أحد شروطه المهمة، ومن هنا بدأت أعمال علماء الأصوات، في تصحيح وزن الكلمات المعتلة ومن بينها الفعل الناقص، إدراكاً منهم لعدم إمكانية فصل الجانب الصرفي عن الصوتي.

(¹) عبابنة، الصرف العربي التحليلي، ص 24، 25.

(²) حلمي، الثنائية والميزان الصرفي، ص 63.

ومن هنا ظهر ما يعرف بالميزان الصوتي، الذي يقابل التغير بالتغير، والفرق بينهما أن الميزان الصرفي يزن كلمة "دَعَوَ" على فَعَلَ، وكلمة "دعا" أيضا على فَعَلَ، أمّا الوزن الصوتي فإنه يزن كلمة "دَعَوَ" على فعل، وكلمة "دعا" على فعًا.

ويمكن الاختلاف بين الوزنين الصرفي والصوت، أنَّ القدماء نظروا في المكتوب فـ(دعا) الألف منقلبة عن واو، أمّا التَّغْيِير عند المحدثين فيتعلق بسقوط شبه الحركة والتقاء الفتحين، فتصبحت فتحة واحدة طويلة، فهو وصف للمنطوق، وعلى هذا الأساس اختلف الوزن باختلاف النظرة للمكتوب وللمنطوق.

ثالثاً: تأصيل ظاهرة الإعلال في الفعل الناقص

الباحث في اللغة وخفاياها، يعلم يقيناً أنَّ اللغة كانت مختلفة الأطوار، والمكونات، والبناء، أي أنها لم تكن على شكل واحدٍ، فجاءت منوعة مختلفة، ومقسمة على أفعال وأسماء، وحروف.

كما أنَّ الأفعال كانت مختلفة أيضاً، فجاء الفعل الصحيح، والمعتل، وتناول علماء السلف الفعل، فوجدوا اختلافاً صوتياً بين الزمرتين الصحيحة والمعتلة، فدرسوا الصحيح وأولوه الاهتمام الأكبر، ودرسوا المعتل تحت مباحث كثيرة منها "التغير بالزيادة، والحذف، والإبدال، والإعلال، والإدغام، والإمالة".

وسمي الإعلال كذلك نسبة لحروف العلة، وهي: "الواو، والياء، والألف"، ولعلماء السلف سبق في إطلاق مصطلح الإعلال الذي يُعرّف عندهم في علم الصرف بأنه: "تغير يطرأ على حرف العلة في الكلمة إيثاراً للتخفيف، ويشمل قلب حرف العلة، وحذفه، وتسكينه"⁽¹⁾.

(1) حلواني، المغني الجديد في علم الصرف، ص 111.

وهذا يدل على أن علماء السلف عرفوا ظاهرة الإعلال واهتموا بها، وتناولوها في كتبهم إلا أن دراستهم لم تكن موسعة، ومستقلة، بل كانت في ثنايا كتبهم النحوية واللغوية، وهذا لا يعني عدم اهتمامهم بالأصوات بعامة، والإعلال بخاصة، ولكن هذا شأن البدايات تأتي صغيرة فتكبر وتكبر.

وكما تناول علماء السلف الإعلال، وقسموه إلى إعلال بالحذف، وإعلال بالقلب، وإعلال بالنقل، وإعلال بالتسكين، إلا أن تناولهم لهذه الموضوعات، وتفسيراتها، شابهها الكثير من اللغط، والخلط، أهم أسبابه النظر في المكتوب، فقد أشكلت الكتابة على آراء علماء السلف لأنهم يضعون رمزاً واحداً لـ (الواو، والياء) الصامتة والمصوتة، وهذا كان له دور كبير في أرائهم في ظاهرة الإعلال، ولكن مجهودهم يذكر فيشكر.

ومن هنا جاء علماء الأصوات فحكموا بأصالة ظاهرة الإعلال، وباركوا جهود علماء السلف في هذه الظاهرة، واستفادوا منها، وحاولوا إدراك بعض هفوات القدماء في تفسيرهم وأحكامهم لبعض القضايا المتعلقة بالإعلال في اللغة، فاعتمدوا على المنطوق والذي من مقتضياته الكتابة الصوتية، بحيث جعلوا رموزاً مختلفة للصوامت، والصوائت، وفسروا ظواهر الإعلال تفسيراً صرفياً صوتياً.

ولكن هناك بعض المحدثين الذين حاولوا إلغاء فكرة الإعلال في اللغة، ومن بين هؤلاء المحدثين أحمد حمو، في بحثه الذي أسماه محاولة ألسنية في الإعلال، حيث حاول تقديم تفسير آخر لظاهرة الإعلال بالقلب من شأنها إلغاء ظاهرة الإعلال برمتها، حيث يرى: "أن الألف في ماضي الأجوف والناقص دخيلة على الفعل، مثلما أن اللواحق دخيلة عليه، أي أن الألف لم تنشأ عن انقلاب الواو في "قَوْلَ" و"دَعَوَ" ولا عن انقلاب الياء في "بَيْعَ" و"رَمَى" بل

أضيفت هذه الألف إلى الفعل من خارجه، وهي تدل على الشخص الغائب وهذا يلغي فكرة (الإعلال بالقلب) من الأساس⁽¹⁾.

وهذا القول مردود، فالذي حصل لماضي الفعل الناقص هو سقوط شبه الحركة لوقوعها بين حركتين، وهذا من شأنه أن يفند القول السابق.

كما أن هناك أقوالاً لبعض علماء اللسانيات، ترى أن الأفعال المعتلة نحو: قال، وباع، ودعا، ورمى، ثنائية، وأن الحركة الطويل الناشئة في وسط الفعل الأجوف، وطرف الناقص ما هي إلا إطالة المصوت الداخلي القصير - أي حركة القاف في قل، وإطالة حركة العين في دع⁽²⁾.

ويرى الشايب أن هذا الرأي أقرب إلى الوهم والخيال منه إلى الحقيقة والواقع، بل إن الواقع اللغوي يناقضه ويهدمه⁽³⁾.

وعليه فموقف الباحث من ظاهرة الإعلال، جاء موافقاً لعلماء السلف الذين يرون أن ظاهرة الإعلال ظاهرة أصيلة في العربية، شغلت الأذهان قديماً وحديثاً، فدرست بطرق شتى، واختلفت طرق معالجتها بين الفريقين، باختلاف مدخل الفريقين، فالقدمات عالجوها صرفياً ومن خلال المكتوب، أما المحدثين فقد عالجوها اعتماداً على المنطوق، إيماناً منهم بعدم الفصل بين العلمين في تفسير الظواهر الصرفية.

(1) الحمو، أحمد: محاولة ألسنية في الإعلال، عالم الفكر، المجلد 20، العدد 3، ص 74.

(2) الحمو، أحمد، محاولة ألسنية في الإعلال، ص 171.

(3) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 333.

2. التصريف

أولاً: الفعل الناقص باعتبار الوزن والباب

للفعل الثلاثي المجرد في العربية ثلاثة أبنية: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، وهذه الأبنية تنقسم

على ستة أبواب، كما أنَّ للرباعي المجرد بناءً واحدًا هو "فعلل".

أمَّا في القرآن الكريم فالأوزان مقسمة على الأبواب كما وردت من حيث القلة والكثرة

على ما يلي:

أ- فَعَلَ يَفْعُلُ⁽¹⁾

وهو من أكثر الأفعال ورودًا في القرآن الكريم، فقد جاء من هذا الباب تسعة وعشرون

فعلًا، نذكر منها على سبيل التمثيل:

"دعا يدعو": البقرة 221، "تلا يتلو": البقرة 129، "عفا يعفو": البقرة 237، "ربا يربوا":

الروم 39، "محا يمحو": الشورى 24.

ب- فَعَلَ يَفْعُلُ⁽²⁾

وجاء من هذا الباب في القرآن الكريم ثلاثة وعشرون فعلًا، نذكر منها على سبيل

التمثيل ما يلي:

"قضى يقضي": يونس 93، "هدى يهدي": البقرة 143، "جرى يجري": البقرة 25،

"كفى يكفي": فصلت 53، "رمى يرمي": النساء 112، "أتى يأتي": البقرة 109، "عصا يعصي":

النساء 14.

(¹) عضيمة، محمد عبد الخالق: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبعة حسان: القاهرة، ص 338، 343.

(²) السابق، ص 343، 349.

ج- فَعَلَ يَفْعُلُ⁽¹⁾

وقد جاء من هذا الباب في القرآن الكريم تسعة عشر فعلاً، نذكر منها على سبيل

المثال:

"لَقِيَ تَلْقَى": آل عمران 143، "بَقِيَ يَبْقَى": الرحمن 27، "خَشِيَ يَخْشَى": التوبة 18،
"رَضِيَ يَرْضَى": النساء 108، "عَمِيَ تَعْمَى": الحج 46، "غَشِيَ يَغْشَى": العنكبوت 55، "نَسِيَ
يَنْسَى": طه 52.

د- فَعَلَ يَفْعُلُ⁽²⁾

وقد جاء من هذا الباب في القرآن الكريم أحد عشر فعلاً، نذكر منها على سبيل المثال

ما يلي:

"أَبَى يَأْبَى": البقرة 287، "سَعَى يَسْعَى": القصص 20، "رَأَى يَرَى": البقرة 165،
"طَغَى يَطْغَى": طه 45، "صَغَى تَصْغَى": الأنعام 113، "نَهَى يَنْهَى": العلق 9.

• كما تجدر الإشارة إلى أنه لم يأت شيء من الأفعال الناقصة في القرآن من باب

"كَرُمَ"، ولا من باب "حَسِبَ يَحْسِبُ" بكسر العين.

• كما أنه لم يأت من الناقص رباعي مجرد لا في القرآن ولا في العربية، لأنَّ

الناقص يقوم على اعتلال الثالث، والثالث معتل فكيف يكرر؟

ثانياً: صيغ المزيد من الناقص

أبنية الزيادة من الماضي هي تسعة الأوزان الموالية وهي: فَعَّلَ، فاعل، أَفْعَلَ، انْفَعَلَ،

تَفَعَّلَ، تفاعل، افْتَعَلَ، افْعَلَّ، اسْتَفْعَلَ.

(1) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ص 343، 353.

(2) السابق، ص 354، 355.

أمّا في القرآن الكريم فسنوردها من حيث كثرة الورود أو قلتها فيما يلي:

أ- أفعل⁽¹⁾

فقد جاء من هذا الوزن في القرآن الكريم واحد وأربعون فعلاً، ونذكر منها:

"أبقى": النجم 51، "أبكى": النجم 43، "أسرى": الإسراء 1، "أعمى": محمد 23،
"أحصى": الجن 28، "أغنى": النجم 48، "أدلى": يوسف 19، "أعطى": طه 50.

ب- افتعل⁽²⁾

وقد جاء هذا الوزن في المرتبة الثانية من حيث الكثرة في القرآن الكريم، فقد ورد منه

اثنان وعشرون فعلاً، ونذكر منها على سبيل التمثيل ما يلي:

"ابتلى": البقرة 124، "افتدى": آل عمران 91، "ارتضى": الأنبياء 102، "استوى":
الأعراف 54، "ابتغى": المؤمنون 7، "انقى": النجم 32.

ج- فعّل⁽³⁾

وجاء من هذا الوزن في القرآن ثمانية عشر فعلاً، ونذكر منها على سبيل المثال ما

يلي:

"وصّى": البقرة 132، "جلى": الشمس 3، "غشى": النجم 54، "لقى": الإنسان 11،
"نجّى": الإسراء 67، "صلّى": القيامة 31.

(1) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ص 355، 364.

(2) السابق، ص 369، 373.

(3) السابق، ص 364، 367.

د - تفعل⁽¹⁾

وجاء من هذا الوزن في القرآن أربعة عشر فعلاً، نذكر منها على سبيل التمثيل ما يلي:

"تلقى": البقرة 37، "تردى": الليل 11، "تجلى": الأعراف 143، "تدلى": النجم 8،
"تمطى": القيامة 33، "تمنى": الحج 52، "تلطى": الليل 14، "تلهى": عبس 10.

هـ - فاعل⁽²⁾

وجاء من هذا الوزن في القرآن ثمانية أفعال، ونذكر منها على سبيل التمثيل ما يلي:

"تجازى": سبأ 17، "راعنا": البقرة 104، "عادى": الممتحنة 7، "تمارى": الكهف 22،
"نادى": الأعراف 44، "تاجى": المجادلة 12.

و - تفاعل⁽³⁾

وجاء من هذا الوزن في القرآن ثمانية أفعال، نذكر بعضها منها:

"تراضوا": البقرة 232، "يتناهون": المائدة 79، "تعالى": الأنعام 100، "تتجافى":
السجدة 16، "فتماروا": القمر 36، "تتادوا": القلم 21.

ز - استفعل⁽⁴⁾

وجاء من هذا الوزن في القرآن سبعة أفعال، نذكر بعضها:

"استسقى": البقرة 60، "استعلى": طه 64، "استغنى": التغابن 6، "استغشوا": نوح 7.

ح - انفعل⁽⁵⁾

وهي من أقل الأوزان وروداً في القرآن فقد جاء منه فعل واحد، وهو "ينبغي": مريم 92.

(¹) السابق، ص 374، 376.

(²) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ص 369، 373.

(³) السابق، ص 377، 378.

(⁴) السابق، ص 378، 379.

(⁵) السابق، ص 374.

ثالثاً: الفعل الناقص باعتبار الأصل

ينقسم الفعل الناقص المجرد باعتبار آخره إلى زميرتين واوي، ويائي، وقد ورد في القرآن الكريم ثمانية عشر فعلاً من زمرة الواوي، وستة وثلاثون فعلاً من زمرة اليائي، ونوردها حسب هذا التقسيم:

أ- زمرة الواوي:

"خلا": البقرة 76، "عفا": البقرة 187، "دعا": آل عمران 38، "تلا": الشمس 2، "نجا": يوسف 45، "ربا": الحج 5، "محا": الإسراء 12، "كسا": المؤمنون 14، "علا": المؤمنون 91، "دنا": النجم 8، "عتا": الطلاق 8، "دحا": النازعات 30، "سجى": الضحى 2، "شقي": هود 106، "رضي": المائدة 119، "طحا": الشمس 6، "عصا": طه 121 .

ب- زمرة اليائي

"قضى": البقرة 117، "هدى": الأعراف 30، "جرى": يونس 22، "كفى": النساء 6، "رمى" الأنفال 17، "أتى": النحل 1، "سقى": القصص 24، "فدى": الصافات 107، "مضى": الزخرف 8، "بكى": الدخان 29، "بغى": القصص 76، "جزى": الإنسان 12، "مشى": البقرة 20، "صغى": التحريم 4، "بنى": النازعات 27، "وقى": الدخان 56، "أوى": الكهف 10، "هوى": طه 81، "عوى": طه 121، "قلّى": الضحى 3، "لقى": الأنفال 15، "بقي": البقرة 278، "خشى": النساء 35، "عمي": الأنعام 104، "غشي": طه 78، "نسي": طه 88، "خفي": الشورى 45، "أبى": البقرة 34، "سعى": البقرة 114، "رأى": الأنعام 76، "تأى": الإسراء 83، "طغى": طه 24، "رعى": الحديد 27، "صغى": التحريم 4، "نهى": النازعات 40، "آسى": الأعراف

رابعاً: تصريف الفعل الناقص باعتبار الزمن

تختلف نظرة الفكر النحوي القديم للزمن، فهو ينقسم إلى قسمين: ماضٍ، ومضارع، ومستقبل، وهي نظرة تعتمد على شكلية الصياغة للأبنية الفعلية، وفيها إهمال لمسألة التزمين، والجهة في الفعل، وذلك لأنَّ الفعل متحقق في صيغة "فَعَلَ" الماضي، وصيغة "يَفْعَلُ" المضارع، ولكن صيغة "أَفْعُلْ" لا يتحقق فيها زمن، لأنها صيغة طلبية إنشائية⁽¹⁾.

وهذا البحث سيميل للأخذ بنظرة التزمين من حيث جهة الفعل، حيث يكون الزمن متحققاً دلاليّاً لما تمّ، أو لما يتوقع حدوثه (الماضي، والمضارع)، وقد جاءت الأفعال الناقصة في القرآن الكريم المختصة بالزمن كما يلي:

أ- الماضي

وقد ورد من الفعل الماضي في القرآن أربعة وخمسون فعلاً، نذكر بعضاً منها:
"كسا": المؤمنون 14، "علا": المؤمنون 91، "دنا": النجم 8، "عتا": الطلاق 8، "دحا": النازعات 30، "سجى": الضحى 2، "شقي": هود 106، "رضي": المائدة 119، "طحا": الشمس 6، "عصا": طه 121، "قضى": البقرة 117، "هدى": الأعراف 30، "جرى": يونس 22، "كفى": النساء 6، "رمى" الأنفال 17، "أتى": النحل 1، "سقى": القصص 24، "فدى": الصافات 107، "مضى": الزخرف 8، "بكى": الدخان 29، "بغى": القصص 76.

⁽¹⁾ لمزيد من الاطلاع انظر: حلواني، المغني الجديد في علم الصرف، ص 178، 179؛ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 61، 62.

ب- المضارع

وقد ورد من الفعل المضارع في القرآن الكريم ستون فعلاً، نذكر منها ما يلي:

"تنهى": العنكبوت 45، "يطغى": طه 45، "تسعى": طه 15، "تغشى": إبراهيم 50،
"تعمى": الحج 46، "يشقى": طه 123، "يخفى": آل عمران 5، "تهدي": القصص 56، "يكفي":
آل عمران 24، "يشفي": التوبة 14، "ترمي": المرسلات 32، "يجري": الرعد 2، "يعفو":
النساء 99 .

الناقص المبني للمجهول

يبني الفعل الناقص المتصرف للمجهول، وعند بناء الفعل للمجهول، تحصل العديد من
التحولات الصرفية والنحوية، فالصرفية تختص لفظ الفعل، والنحوية تختص بعناصر التركيب
والإعراب، وليس لنا حاجة هنا للحديث عن التحولات النحوية، أمّا التحولات الصرفية نذكرها
في الآتي:

أ- الماضي المبني للمجهول

يصاغ الفعل المبني للمجهول من الناقص، بضم أوله وكسر ما قبل آخر، ويقول
الرضي: "يصاغ من الماضي، على وزن فُعِلَ، يضم أوله، ويكسر ما قبل آخره، حتى
يعمَّ نحو: أَعْلِلَ، وافتُعِلَ، واستُعِفِلَ، وأمثالها"⁽¹⁾.

ومثال ذلك في القرآن:

"عُفِيَ": البقرة 178، "هُدِيَ": آل عمران 101، "قُضِيَ": الأنعام 58، "بُغِيَ": الحج 60،
"دُعِيَ": غافر 12.

(1) الاستريادي، رضي الدين: شرح الرضي لكافية بن الحاجب، تحقيق يحيى بشير المصري: جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية، 1996م، ج 1، ص 239.

ب-الأفعال المضارعة

يصاغ المبني للمجهول من المضارع، بضم أوله، وفتح ما قبل آخره، إذ قال الرضي:
"يصاغ من المضارع، بضم أوله ويفتح ما قبل آخره حتى يعم يُفَعَّل ويُسْتَفَعَّل ويُفَعَّلَل
وأمثالها"⁽¹⁾. ومثال ذلك في القرآن:

"تَتْلَى": الأنفال 31، "يُحْمَى": التوبة 35، "فَتُكْوَى": التوبة 35، "يُهْدَى": يونس 35،
"تُدْعَى": الجاثية 28، "تُبْلَى": الطارق 9، "تُشْفَى": الغاشية 5، "يُلْقَى": القصص 87.

خامسا: الزمن والسياق⁽²⁾

الزمن وفق السياق، أوسع مفهوماً، وأدق دلالةً من زمن صرفي، فإنَّ التقسيم الزمني
للفعل لا يقتصر عن الأزمنة الثلاثة فحسب، وهذا لا يعني أنَّ صيغ الفعل العربي عديمة
الدلالة على الزمن، ولكنه يعني أنَّ الدلالة النحوية السياقية، تطغى على الدلالة الصرفية، وفي
هذا السياق قال الدكتور تمام حسان: "إنَّ الزمن على المستوى الصرفي يأتي من الصيغ
الثلاث، وعلى المستوى النحوي يأتي من مجرى السياق، لأنَّ السياق من القرائن اللفظية
والمعنوية والحالية ما يعين على فهم الزمن في مجال أوسع"⁽³⁾. وعلى هذا ومن خلال تتبع
الفعل الناقص، اتضح أنَّ السياق كان له دور كبير، في إظهار دلالة الفعل، مستعيناً ببعض
القرائن اللفظية التي، من جانبها، تحدد زمن الفعل بشكل أدق، وفيما يأتي بعض النماذج للفعل
الناقص في القرآن الكريم، التي كان للسياق دوراً في إظهار زمن الفعل:

(1) الاستربادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج 1، ص 239.

(2) انظر: عبدالكريم، بكري: الزمن في القرآن الكريم، دراسة دلالية للأفعال الواردة فيه، دار الفجر،
1997م؛ نورالدين، عصام: الفعل والزمن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت،
1984م.

(3) حسان، تمام: اللغة معناها ومبناها، دار الثقافة: الدار البيضاء، 1994، ص 104، 105.

1- "فعل" والسياق

الأصل في "فعل" من حيث هي صيغة صرفية مجردة أن تدل على حدث مضي وانقضى، هذا إن كان الفعل مجرداً ومقطوعاً من السياق الذي ورد فيه، ومن خلال تتبع الدراسة لنماذج الفعل الماضي في القرآن، وجدت أن الفعل يدل على الماضي، إذا تجرد سياقه من قرائن لفظية ومعنوية، تجبره لتغيير دلالاته، إلى دلالات أخرى، مثل دلالة الحاضر والمستقبل، ودلالة الزمن العام، وفيما يلي بيان لهذه الحالات:

أ- "فعل" الدالة على الماضي

وفي هذه الأفعال (أبى، فأتوا، قضى، نجاكم، أنهكما)، وفي السياق التي وردت فيه، هي أفعال ماضية، حدث وانقضت، وانتهت في ذلك الزمن.

الفعل	الآية
أبى	﴿قُلْنَا لِلْآنِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ البقرة: ٣٤
أتى	﴿فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَمُكِّنُونَ عَلَى أَصْنَامِهِمْ﴾ الأعراف: ١٣٨
قضى	﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ الأحزاب: ٣٧
نجا	﴿فَلَمَّا نَجَّكَ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ الإسراء: ٦٧
نهى	﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ﴾ الأعراف: ٢٢

ب- "فعل" الدالة على الحاضر أو المستقبل

يدل الزمن الماضي على الحاضر والمستقبل، وذلك لوجود قرينة لفظية، أو معنوية، وفيما يلي بعض الأمثلة التي جاء فيها الفعل الماضي دالا على الحاضر والمستقبل.

الآية	الفعل
﴿فَوَقَّهْمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّهْمُ نَصْرَهُ وَسُرُورًا﴾ الإنسان: ١١	لقي
﴿إِنَّمَا أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ النحل: ١	أتى
﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ الكوثر: ١	أعطى
﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَمُسْقَتْهُ﴾ فاطر: ٩	سقى
﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ المائدة: ١١٩	رضي
﴿وَنَادَى أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ الأعراف: ٤٤	نادى
﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ يوسف: ٤١	قضى
﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ الأنعام: ٦٨	رأيت
﴿وَلَوْ أَقْنَدْتَنِي بِهِ﴾ آل عمران: ٩١	اقتدى

ج- "فعل" الدالة على الزمن العام

كما أن فعل تأتي مجردة من الزمن، فتدل على الزمن العام، ومن هذه الأمثلة مايلي:

الآية	الفعل
﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ﴾ يونس: ٧	لقي
﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ النجم: ٤٣	أبكى
﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ﴾ النمل: ٩٢	اهتدى
﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ الحشر: ٧	أتى
﴿وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَأَنْهَوْا﴾ الحشر: ٧	نهى
﴿فَقَدْ هَدَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ آل عمران: ١٠١	هدى

2- "يفعل" والسياق

الأصل في "يفعل" أن تدل على حدث مرتبط بالزمن الحالي أو المستقبل، هذا إن كان الفعل مجردا ومقطوعا من السياق الذي ورد فيه، فمن خلال تتبعنا لنماذج الفعل المضارع في القرآن، وجدنا أن الفعل يدل على المضارع، إذا تجرد سياقه من قرائن لفظية ومعنوية، تجبره

لتغيير دلالاته، إلى دلالات أخرى، مثل دلالة الماضي، والحال، ودلالة الزمن العام، وفيما يلي بيان لهذه الحالات:

أ- "يفعل" الدالة على الزمن الماضي

وتدل "يفعل" على الزمن الماضي، إذا وقعت في سياق قصة انقضت وانتهت، أو سبقت بلم النافية التي تنقل الفعل من الاستقبال إلى زمن الماضي.

الآية	الفعل
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبُوعٌ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَنُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطْلًا﴾ الزمر: ٢١	ترى
﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً قَسَا يَفْتُن طَائِفَةً مِّنكُمْ﴾ آل عمران: ١٥٤	يغشى
﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّن أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ القصص: ٢٠	يسعى
﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ طه: ٢٠	تسعى
﴿أَنَا أَعَايِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ النمل: ٤٠	أتى
﴿وَأَنَّكَ لَتَلْقَى الْفُرَاتَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ النمل: ٦	تلقى
﴿فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ النمل: ٢٠	أرى
﴿وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ القمر: ٢	يروا
﴿يَتَأْتِيَ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ﴾ مريم: ٤٣	يأتي
﴿إِنَّمَا يُجْرَوْنَ مَا كُتِبَ عَلَيْهِمُ يَعْمَلُونَ﴾ الطور: ١٦	تجزون

ج- "يفعل" الدالة على الحال

كما إنها تدل على الحال، إذا وقع الفعل بعد إذا الظرفية الدالة على الزمن، أو بعد إن الشرطية.

الآية	الفعل
﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَّا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا سَيِّئًا مَرِيدًا﴾ النساء: ١١٧	يدعون
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ الليل: ١	يغشى
﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ الليل: ٢	تجلى

د- "يفعل" الدالة على المستقبل

وتدل "يفعل" على المستقبل، إذا سبقت بحروف التنفيس السين، وسوف، أو سبقت بظرف اليوم، أو لو الشرطية، أو إن الشرطية، أو ما النافية، أو جاءت بعد حين. وفيما يلي أمثلة توضح ذلك:

الآية	الفعل
﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ الأنعام: ١٥٨	يأتي
﴿يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَبُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ الحج: ٢	ترى
﴿يُنَادُواهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ﴾ الحديد: ١٤	ينادي
﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ إبراهيم: ٤٤	يأتي
﴿وَإِذَا يُنْفِثُ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ الأنعام: ٦٨	ينسي
﴿لَوْ يَفْقَدِي مِنَ عَذَابٍ يَوْمِيًّا بَيْنِي﴾ المعارج: ١١	يفتدي
﴿وَإِذَا تُرِيتَ بَعْضَ الَّذِي نُوعَلُومُ﴾ هود: ٤٦	نرى
﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتَدْعُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولَىٰ بِأَمْرِ شَدِيدٍ يُقْتُلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ الفتح: ١٦	سندعون
﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ الأنفال: ٣٨	ينتهوا
﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾ الكهف: ٥٧	يهتدوا
﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ البقرة: ١٢٣	تجزى
﴿قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ الكهف: ٦٩	أعصى
﴿سَأَلْنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ الأنفال: ١٢	ألقي
﴿وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ الضحى: ٥	يعطيك
﴿أَلَا جِنَّةٌ يَسْتَعِشُونَ شِيَابَهُمْ﴾ هود: ٥	يغشى
﴿وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ﴾ النجم: ٤٠	يرى
﴿يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَانٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا﴾ لقمان: ٣٣	يجزي

هـ - "يفعل" الدالة على الزمن العام

وتدل "يفعل" على الزمن العام، في الأمثلة الآتية:

الآية	الفعل
﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ الأحزاب: ٥٦	يصلي
﴿الْقُرْآنَ اللَّهُ يُزِيلُ سِحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ، ثُمَّ يُجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدَّكَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ النور: ٤٣	يزجي
﴿إِذْ رَجَعَ الصَّالَوَةُ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ العنكبوت: ٤٥	تنهى
﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ البقرة: ٢٦٩	يؤتي
﴿إِنَّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ الإسراء: ١١٠	تدعوا
﴿يَجَالُ لَا تُلْهِيمُ غَيْرَهُ وَلَا يَبْعَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ النور: ٣٧	تلهي
﴿إِنَّهُمْ يَرْتَكُمْ هُوَ وَفِيْلَهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ الأعراف: ٢٧	ترونهم

سادسا: النمط المقطعي للفعل الناقص

جاء النمط المقطعي للفعل الناقص بصورة كلية، على نظامين، نظام ثنائي، ونظام

ثلاثي، نوضحه من خلال هذا التقسيم:

أ - النمط المقطعي للفعل الناقص المجرد

كما عرفنا سابقاً، يتكون المقطع من الصوامت والصوائت؛ فنحن هنا، بصدد دراسة

النمط المقطعي للفعل الناقص المجرد في القرآن الكريم، ونوضحه فيما يلي:

جاء الناقص المجرد الثلاثي من نمطين مقطعيين، أحدهما ثنائي. والآخر ثلاثي. فمثال

النمط الثنائي: ص ح + ص ح (مقطع قصير مفتوح + مقطع متوسط مفتوح)، وأكثر ما ورد

في القرآن من هذا النمط، وجاء من باب "فَعَلَ" ومثاله: "دعا": da/ā، "خلا": a/lā h، "قضى":

qa/ḍā، "مشى": ma/ṣā، "سعى": sa/ā، "سجى": sa/ḡā.

ومثال النمط الثلاثي: ص ح + ص ح + ص ح (مقطع قصير + مقطع قصير مفتوح +

مقطع قصير مفتوح)، وجاء في القرآن من باب "فَعَلَ"، ومثاله: "لَقِيَ": la/qi/ya،

"رَضِيَ": ra/ḍi/ya، "عَمِيَ": a/mi/ya، "بَقِيَ": ba/qi/ya، "شَقِيَ": ṣa/qi/ya، "نَسِيَ":

na/si/ya.

ب- النمط المقطعي للفعل الناقص المزيد

يرد الناقص المزيد من نمطين مقطعيين، أحدهما ثنائي، والآخر ثلاثي، فمثال النمط

الثنائي: ص ح ص + ص ح ح (مقطع متوسط مغلق + مقطع متوسط مفتوح)، وجاء في القرآن

من باب "أفعل"، "وَفَعَلَ" ومثاله: "أنجى": >an/ġā، "أسرى": >as/rā، "وصى": >waṣ/ṣā.

وورد الناقص المزيد من النمط الثنائي، ولكنه يختلف في نوع المقطع، فجاء النمط

الثنائي على: ص ح ح + ص ح ح (مكون من مقطعين: مقطع متوسط مفتوح + مقطع متوسط

مفتوح)، وجاء في القرآن على باب "فاعل"، ومثاله: "ناجى": >nā/ġā، "نادى": >nā/dā،

"عادى": >ā/dā.

ومثال النمط الثلاثي: ص ح ص + ص ح ح + ص ح ح (مقطع متوسط مغلق + مقطع

قصير + مقطع متوسط مفتوح)، ومثاله ما جاء في القرآن على وزن "افتعل": "ابتلى": >ib/ta/lā،

"افتدى": >if/ta/dā، "استوى": >is/ta/wā.

وما جاء في القرآن من باب "تَفَعَّلَ"، فنمطه المقطعي مكون من ثلاثة مقاطع: ص ح +

ص ح ص + ص ح ح (مقطع قصير + مقطع متوسط مغلق + مقطع متوسط مفتوح)، ومثاله:

"تَلَقَّى": >ta/laq/qā، "تَجَلَّى": >ta/ġal/lā، "تَلَهَّى": >ta/lah/hā.

وما جاء في القرآن من باب "تفاعل"، فنمطه المقطعي مكون من ثلاثة مقاطع: ص

ح + ص ح ح + ص ح ح (مقطع قصير + مقطع متوسط مفتوح + مقطع متوسط مفتوح)،

ومثاله: "تجافى": >ta/ġā/fā، "تعالى": >ta/ā/lā، "تتادى": >ta/nā/dā.

وما جاء في القرآن على وزن "استفعل"، فنمطه المقطعي مكون من ثلاثة مقاطع: ">"

ص ح + ص ح ص + ص ح ح (مقطع قصير مغلق + مقطع متوسط مفتوح + مقطع متوسط

مفتوح)، ومثاله: "استسقى": >is/tas/ġā، "استعلى": >is/ta/ā/lā، "استغشى": >is/taġ/ṣā.

الفصل الثاني

التشكيل الصوتي

تمهيد:

أولاً: صوارة الفعل الناقص المطلق

ثانياً: صوارة الفعل الناقص في

التصريف مع السوابق واللواحق

ثالثاً: صوارة العلاقة بين الناقص

والمهموز

تمهيد

تلخص كتب الصرف الجذر الذي يعتل ثالثة (لامه) بالواو أو الياء، بمفهوم الناقص، لتمييزه من الأقسام الأخرى من الجذور المعتلة، وللتسمية بالناقص مفهوم في الصرف يختلف عنه في النحو. فهو في الصرف لما يعتريه من أنماط النقص بالحذف وعدم سلامة التصريف في صيغة الرفع نحو: "يرمي"، أو لنقصانه في حالة الجزم نحو: "لم يرم" ⁽¹⁾، وأما الفعل الناقص في النحو فيختص به الأفعال الناسخة التي لا تتم الفائدة بها وبمرفوعها فكانت ناقصة عن الفعل التام.

وفيما تشير إليه معطيات كتب الصرف المختلفة فإنَّ الناقص الواوي يصاغ في العادة من باب "نَصَرَ يَنْصُرُ" ومثاله في الأفعال: دنا، سلا، دعا، حفا، قفا، وأنَّ اليائي يصاغ من باب "ضَرَبَ يَضْرِبُ" ومثاله في الأفعال: بنى، رمى، جرى، مضى، هدى. وأما باب "عَلِمَ يَعْلَمُ" فيصاغ منه اليائي والواوي على حد سواء ومثاله في الأفعال: نسي، بقي، لقي، رضي، شقي، حظي. وأما باب "كَرُمَ يَكْرُمُ" فيختص بالواوي ويتوافر على إنتاجية من الأفعال محدودة جدًا ومثاله في الأفعال: سرُّو، نهو، قَضَوْ.

وقد أسهم علماء الصرف منذ أوائلهم في شرح الأحكام الكثيرة المتصلة بإعلانات الفعل الناقص، إذ تحدثت تغيرات معينة في الصيغ الصرفية لأجل تنظيم البنية وتسهيل نطقها. وينعطف هذا الفصل المائل للبحث في إعلال الناقص قبل الإسناد وحسب، فيعرض إلى مقولات علماء الصرف القدماء ثم المحدثين موازنًا، ومن بعد مغلَّبًا ومرجَّحًا صواتة على غيرها.

(1) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد: ملاح الألواح في شرح مراحي الأرواح، تحقيق عبد الستار جواد، مجلة المورد (تصدرها وزارة الإعلام: الجمهورية العراقية)، المجلد 4، العدد 2، 1975م، الباب 6، ص 197.

أولاً: صوارة الناقص المطلق

تتمظهر صوارة الفعل الناقص المطلق في الأنماط التالية:

أ- قلب الواو أو الياء ألفاً وذلك في المجرد الثلاثي المفتوح العين وفي المزيد، ومثال ذلك: دعا، هدى، أدلى، ارتضى. والقاعدة العامة هي: "تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما فيقلبان ألفاً"⁽¹⁾.

ولمزيد من التوضيح لهذه الصوارة، سنستعرض تحليلات القدماء ثم ما أدلى به المحدثون.

تتمثل هذه الصوارة من حيث الاستعمال الفعلي في القرآن الكريم في نماذج من نحو:

دعا: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾ آل عمران: ٣٨، ﴿وَلَمَّا كَتَبَ اللَّهُ رَحْمَةً﴾ الأنفال: ١٧، ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَكَتٌ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ البقرة: ٢٠٥.

رأي القدماء في شرح هذه الصوارة المعتلة قائماً على وصف المكتوب، حيث ذهبوا إلى أنّ التشكيل والتحول ههنا يجري من مبدأ القلب الصوتي قلب الواو أو الياء ألفاً وأنّ هذا التّغير يكون رأساً ويقول ابن جني في مصنفه: "إنّ العلة التي وجب لها تغيير الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما هي أنّهم استنقلوا من ذلك اجتماع الأشباه لأنّ هذه الحروف مضارعة للحركات"⁽²⁾.

(1) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي: القاهرة، 1988م، ج4، ص383.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان: المنصف، شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية: إدارة الثقافة العامة، 1954م، ج 2، ص 116؛ والإشبيلي، ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة: بيروت، 1987م، ج2، ص 523.

فالتغير من وجهة نظر القدماء للفعلين رمى، ودعا هو:

دَعَوَ ← دعا

رَمَى ← رمى

ولكن من الصعب جدًا الحكم على هذا التغير بهذه البساطة التي هي برؤية ابن جني، من جهة التغير بين حرف شبه صامت أو نصف علة، وحرف علة، وتلك حالة لا يقوى على تفسيرها حق التفسير، نظرة تتطلق من إنتاجية الخط والرسم الكتابي بوجود واو في الصورة المكتوب وألف في صورة المكتوب، وفي الواقع فإن نظرة هذه الرؤية ماثلة لدى معظم علماء السلف الصرفيين.

أراء علماء الصرف المحدثين تباينت واختلفت من حيث تفسير صواتة الفعل الناقص المطلق، إلا أنهم اعتمدوا على المنطوق في تفسيرهم للتغيرات الحاصلة للناقص المطلق، والذي يعد منهجًا صوتيًا حديثًا.

رأى أغلب المحدثين ومنهم الشايب أن سبب التحول إلى مرحلة الفتح الخالص هو: "أن شبه الحركة الواوي واليائي وقعت بين حركتين قصيرتين ووجودهما في موقع كهذا يضعفهما، فتسقطان، وبعد سقوط شبه الحركة، فإن كانت الحركتان متماثلتين، اجتمعتا فتشكلت منهما حركة طويلة"⁽¹⁾. ولتمثيل ذلك صوتيًا فيما يلي:

دَعَوَ ← دعا:

da^ˤawa → da^ˤa[∅]a → da^ˤā

تشكل الحركة الطويلة → سقوط شبه الحركة → الأصل

(¹) الشايب، فوزي حسن: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب (الحولية العاشرة)،

1989م، ص 58؛ باوزير، ليلي عبد الله، الفعل الناقص، ص 112، 113.

رَمَى ← رَمَى:

ramaya → rama^øa → ramā

تشكل الحركة الطويلة → سقوط شبه الحركة → الأصل

يبدو أنَّ هذا التحليل لا يساعد في فهم التحول والتدرج بين مراحل الصيغ فهو لا يمثل الصيغ الواقعة بين مرحلة الأصل، ومرحلة الفتح الخالص، وكذلك هو رأي الدكتور يحيى عبابنة الذي ذهب إلى أنَّ الأخذ بهذا التفسير هو: "أمر يكاد يكون تعليمياً لا يحاول أن الصيغ الاختيارية التي نجدها بين صيغة الأصل "دَعَوْ"، والصورة النهائية للفعل "دَعَا"⁽¹⁾.

وممن اعتنوا كثيراً بفكرة صواتة الفعل الناقص، ورأى أنَّه يمر بمراحل من التَّحول إلى أنَّ ظهر بصورته في التشكل بشكل مائل، رمضان عبد التواب الذي يرى أنَّ الفعل الناقص يمر بأربع مراحل، إلى أن يصل إلى مرحلة الفتح الخالص فيقول: "إنَّ الفعل الناقص قد مر بأربع مراحل⁽²⁾ وتمثل هذه النظرة يحيى عبابنة مع إضافة بعض الصياغات الصرف صوتية والمصطلحات اللسانية الحديثة في شرح مراحل تطور بنية الفعل الناقص⁽³⁾.

1- مرحلة التصحيح وذلك نحو "دَعَوْ، رَمَى".

2- مرحلة التسكين أو ضياع الحركة "دَعَوْ، رَمَى".

3- مرحلة انكماش الأصوات المركبة حيث تتحول "aw إلى Õ"، وتتحول "ay إلى é".

4- مرحلة التحول من الإمالة إلى مرحلة الفتح الخالص "دَعَا، رَمَى".

(1) عبابنة، الصرف العربي التحليلي، ص 187.

(2) عبد التواب، رمضان: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، ط3، مكتبة الخانجي: القاهرة، 1997م، ص 291، 292.

(3) عبابنة، الصرف العربي التحليلي، ص 50، 51.

ويرى عقيل جاسم أنَّ التغير الحاصل في "رمى"، "دعا"، ما هو إلا حذف المزدوج الصاعد الذي يمثل المقطع الثالث من البنية العميقة "رَمَيَّ" و"دَعَوَ" ومد الصوت بالفتحة القصيرة التي تمثل قمة المقطع الثاني محولة إياه من مقطع قصير إلى طويل مغلق⁽¹⁾.

أمَّا عبد الحميد عبد الواحد رأى في تفسيره للمنطوق أنَّ التغير الحاصل في صواتة الناقص المطلق قائم على مبدأ القلب، إلا أن القلب لم يكن رأساً كما هو عند القدماء، بل مر القلب بثلاث مراحل وهي: مرحلة الإيهان، ومرحلة قلب حرف العلة ألفاً، ومرحلة الإشباع. ويقول في ذلك: "ومن قواعد القلب الكفيلة بقلب حرف العلة ألفاً في سياق يكون فيه متحركاً ومسبوفاً بفتح... وعملية القلب مشروطة بحذف الحركة المجاورة لحرف العلة، بغاية إضعاف أو إيهان هذا الأخير، وبعدها يأتي الإشباع⁽²⁾، ولتمثيل ذلك فيما يلي:

رَمَ مَ يَ
↓ ↓
ϕ

غَ زَ وَ
↓ ↓
ϕ

1- إيهان

ا

ا

2- قلب حرف العلة ألفاً

اَ

اَ

3- الإشباع

"رمى"

"غزا"

• تعليل الحذف

وصفوة ما يخلص إليه النقاش والموازنة بين أقوال القدماء والمحدثين على الرغم من منطلق التفسير بينهم، حيث فسر القدماء التغير الحاصل في الناقص المطلق بناءً على المكتوب، بينما اعتمد المحدثون على المنطوق في تفسيرهم إلا أنهم يتشاركون في أنَّ عملية

(1) العذاري، عقيل جاسم دهش: الأفعال المعتلة في القرآن الكريم دراسة لغوية، رسالة ماجستير: جامعة الكوفة، 2004م، ص 22.

(2) عبد الواحد، عبد الحميد، بنية الفعل، ص 69.

الإعلال وتحولاتها من صورة افتراضية إلى صورة واقعية، إنما وقع وهو يقع بمقصدية التسهيل وفقاً للقانون المعروف بالاقتصاد اللغوي، أو نظرية الجهد الأقل، وتلك نظرة لها حُجبة في الإقناع والمقبولية.

ب- قلب الواو ياء نحو: رضي، شقي، والقاعدة العامة تقول: " تقلب الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسر".

وتتمثل هذه الصوارة في الاستعمال الفعلي في العربية في نحو: "رضي"، "شقي"، ولتوضيح هذه الصوارة أكثر يعرض البحث لتحليل القدماء والمحدثين.

صفوة رأي القدماء في تفسير قلب الواو ياء في الناقص المطلق إن كان بناء "فعل" من ذوات الواو، فإن الواو تقلب ياء عندهم، لوقوعها متطرفة بعد كسر يقول ابن جني: "إن فعلت" تدخل على ما لامه واو أو ياء، كما تدخل على ما عينه واو أو ياء لقرب ما بين العين واللام، فـ"شقيت" نظيره: "خفت"، و"غنيت" نظيره "هبت"⁽¹⁾.

أما رأي المحدثين في قلب الواو ياء:

رأى يحيى عابنة أن مبدأ التغير هنا قائم على مبدأ المماثلة، وهي التي أدت إلى تغير الواو ياء، فيقول: "إن الكسرة أثرت فيما بعدها وهو الواو أو شبه الحركة الواوية، فتغيرت الواو إلى ياء، أو شبه حركة يائية، وهي مماثلة قبلية جزئية متصلة، وغدا الفعل "رضي" بعدها كما لو كان أصلاً⁽²⁾ وهذا الرأي ما أخذت به الدراسة.

أما أمجد طلافحة رأى في شرحه لقلب الواو ياء في الناقص المطلق، حيث قال: "أن التغير الحاصل في صيغتي "شقي"، و"رضي" الذي أصلهما على التوالي "شقيو"، و"رضيو"، حيث

(¹) ابن جني، المنصف، ج 2، ص 112؛ الإشبيلي، الممتع في التصريف، ج 2، ص 522، 523.

(²) عابنة، الصرف العربي التحليلي، ص 58.

وقعت الواو بين حركتين، فضعت، وسقطت، فلتقت حركتان مختلفتان، لا سبيل للجمع بينهما، ولا يسمح النظام الصوتي العربي بالتقاء حركتين مهما كان نوعهما في بنية الكلمة، فتنزلق الياء لتفصل بينهما، وتصحح النمط المقطعي، فيصبح الفعل "شَقِيَ"، "رَضِيَ" بوزن "فَعِيَ" (1) ونمثل لذلك صوتيًا بما يلي:

شَقِيَ ← شَقِيَ:

šaqiwa → šaqi⁰a → šaqiya

انزلاق حركي وتشكل الياء → سقوط شبه الحركة → الأصل

رَضِيَ ← رَضِيَ:

raḍiwa → raḍi⁰a → raḍiya

انزلاق حركي وتشكل الياء → سقوط شبه الحركة → الأصل

وفي الحقيقة فإنَّ رؤية علماء الصرف القدماء ما زالت سارية المفعول في التعليم التربوي المعاصر، ومعظم الاعتراضات عليها شكلية وليست في جوهر الصوارة نفسها، فثمة قبول لدى الجميع وتسليم بوجود بنية للصيغ الصرفية، سطحية ماثلة، وأخرى عميقة مفترضة، ولا يرى أحدهم في ذلك تعسفاً أو افتراضاً لا منطق فيه، بل هو من طبيعة أسرار اللغات بعامة أنْ تتمظهر في وجوه مختلفة شفافه وغير شفافه، والتقدير والتأويل كلاهما من مقتضيات التفكير الصرفي الذي يربط الاشباه بالنظائر ويقارن المعتل بالصحيح.

والاختلاف إنما يلاحظ في آليات التفسير وإجراءات التحليل، دون أن يتعاند تحليل مع آخر أو يبطله، وإنما قد يفوقه أو ينقصه في عملية البرهنة والمحااجة. وكذلك يلاحظ في اختلاف تقنيات ووسائل للتوضيح مختلفة، فبعضها يستعين بالكتابة الصوتية التي تعتمد رموزاً

(1) طلافحة، أمجد عيسى: إسناد الأفعال إلى الضمائر (دراسة في البنية والتركيب)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك: إربد، 1995م، ص30.

خطية غير عربية وذلك بسبب فشل الكتابة التقليدية في تمثيل المنطوق، وبعضها يستعين بمعادلات رمزية رياضية.

ج- قلب الياء واوًا نحو: بهُوَ ، لَقَضُوْ، والقاعدة العامة تقول إنّ الفعل الثلاثي الذي تشكل شبه الحركة اليائية لأمًا لأصله، إذا جاء على صيغة "فَعَلَ" قلبت ياؤه واوًا.

وتتمثل هذه الصوارة في العربية في نحو: "بَهُوْ"، "قَضُوْ"، ولتوضيح التغير الحاصل سنعرض لتحليلات القدماء ثم المحدثين.

رأي القدماء في تفسير قلب الياء واوًا في الناقص المطلق، حيث رأوا أنّ التغير هنا غير لازم، ولا يكون إلا في فعل التعجب، لأنّه لا يتصرف ويلزم حالة واحدة. وفي هذا يقول ابن جني: "فجرى ذلك مجرى "فَعَلَة" من "رمى" إذا بنيتها على التأنيث فقلت: "رَمَوْه" فقلبت الياء واوًا، فهذا غير مستنكر، لأنّه لا يتصرف. وكذلك: "لَقَضُو الرجل" لما لم يُقَل فيه: "يَفْعَل" فيلزمك أن تقول: "يقضو" جاز أن يبنى على "فَعَلَ" لأنّه لمّا لزم موضعًا واحدًا أشبه الأسماء"⁽¹⁾ وأضاف على ذلك الاستربادي فعل واحد متصرف هو "بَهُوْ يَبْهُو" وأرجع سبب التغير للبنية والوزن حيث قال: "وجاء من الناقص اليائي حرف واحد متصرف وهو "بَهُو الرجل" يَبْهُو، بمعنى بهي يَبْهُو، أي صار بهيًّا، وإنما لم تقلب الضمة كسرة لأجل الياء، وإنما قلبت الياء واوًا لأجل الضمة، لأنّ الأبنية في الأفعال مراعاة لا يخلط بعضها بعضًا أبدًا، ولأنّ الفعلية إنّما حصلت بسبب البنية والوزن"⁽²⁾.

والذي قصده الاستربادي من قوله أنّ أبنية الأفعال مراعاة، أنّ فَعَلَ لا يأتي منه إلا يَفْعَل، ولذلك قلبت الياء واوًا لأجل الضمة، حفاظًا على البنية والوزن.

⁽¹⁾ ابن جني، المنصف، ج2، ص 112، 113؛ الاشيلي، الممتع في الصريف، ج2، ص 519.

⁽²⁾ الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص 76.

وما يخلص إليه من مجموع آراء القدماء أنَّ عملية قلب الياء المتطرفة واوًا، لأنها مسبوقة بالضمة، فجاءت تحليلاتهم وتفسيراتهم متوافقة ومنسجمة، ورأوا أنَّ هذا القلب غير لازم، ولا يكون إلا في فعل التعجب، لأنه غير متصرف، وشابه الأسماء، و لم يأت منه إلا حرف واحد متصرف وهو "بَهُوَ يَبْهُو"، وإنما حصلت فعليته بسبب البنية والوزن.

رأي المحدثين في قلب ياء واوًا:

رأي المحدثين في تفسير هذه الصوارة، كان موافقاً لعلماء السلف من حيث المبدأ، ألا وهو النقل بين الضمة والياء. وفسرها المحدثون انطلاقاً من هذه القاعدة أيضاً، مستعينين بالكتابة الصوتية لإيضاح مراحل التغير.

ومن هؤلاء المحدثين يحيى عابنة، إذ وقف على شرح وتحليل التغير، ورأى أنَّ التغير الحاصل فيها حدث من مبدأ الحذف والتعويض وليس القلب، فقد تتابعت فيه حركة الضمة مع الياء بعد تحريك عينه بالضم، وهو تتابع ترفضه العربية في هذا السياق، ولهذا السبب سقطت الياء من البنية فحدثت فجوة في الصيغة، فانزلقت شبه الحركة الواوية لتصحيح النظام المقطعي للصيغة⁽¹⁾، ولمثيل ذلك صوتياً ما يلي:

bahaya → bahuya → bahu[∅]a → bahuwa
 انزلاق الواو → سقوط الياء → تغير حركة العين → الأصل اليائي

وما أخذت به الدراسة أن التغير الحاصل في قلب الياء واوًا قائمٌ على مبدأ المماثلة، حيث أثرت الضمة فيما بعدها وهي الياء، فتغيرت الياء إلى واو.

(1) عابنة، الصرف العربي التحليلي، ص 66.

ثانياً: صوارة الفعل الناقص في التصريف مع السوابق واللاحق

تناول علماء الصرف القدماء صوارة تصريف الفعل الناقص من المضارع في حالة الرفع، وعللوا لسقوط حركة الإعراب فيه بأسباب ترجع لنظرية الجهد الأقل، وكذلك الأمر في حالة النصب، وحذفوا آخر المجزوم حتى لا يلتبس بالمرفوع. وتناولوا أيضاً تصريف الفعل أثناء الإسناد، وأثناء التوكيد، وأثناء أخذ المشتقات الوصفية منه، ولا خفاء أن الفعل يأخذ في كل من هذه المباحث مظاهر متشعبة من التغيرات الداخلة في مسائل الإعرال في اللغة العربية، بل الناقص هو الأكثر تمثيلاً للإعلانات بعامة. وتتمظهر صوارة الفعل الناقص في التصريف في الأنماط التالية:

أ- تصريف المضارع الناقص

للمضارع الناقص ثلاثة أحوال تناولها علماء السلف، في كتبهم ومؤلفاتهم، تتمحور في ظهور حركة الإعراب على الحرف الأخير. ومن هنا، ستطرح الدراسة حالات المضارع الثلاث: الرفع، والنصب، والجزم، عند علماء السلف والمحدثين، عرضاً ومناقشةً وموازنةً لأرائهم حول تصريف المضارع الناقص.

* حالة الرفع

يصاغ الفعل المضارع من الفعل الناقص على وزن "يفعل"، على وفق ما يبنى من حيث حركة العين.

تتمثل هذه الصوارة من حيث الاستعمال الفعلي في القرآن الكريم في نماذج من نحو:

﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ يونس: ٢٥ ، ﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِّيحا﴾ النساء: ١١٢ ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ غافر: ٢٠ ﴿إِنَّمَا

يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ فاطر: ٢٨.

وبسبيل التوضيح لهذا التغير سنعرض لرأي القدماء، ويليه رأي المحدثين.

صفوة رأي القدماء في التغير الحاصل في بنية الفعل المضارع الناقص في حالة الرفع، يحدث فيها تغير من مبدأ الحذف، جاء حكمهم انطلاقاً من المكتوب، فلمّا اختفت الضمة في الكتابة حكموا عليها بالحذف، والسبب عندهم استئقلاً لوجودها على الواو أو الياء، ولذا وجب تسكين آخره، يقول ابن جني: "إنما يجب تسكين هذه الواو والياء في موضع الرفع استئقلاً للضمة عليهما نحو: "هو يرمي"، "هو يدعو"⁽¹⁾.

ويمكن التمثيل لما قاله علماء السلف فيما يلي:

يَدْعُو ← يَدْعُو:	يَرْمِي ← يَرْمِي:
yad ^u wu → yad ^u	yarmi ^y → yarmi ⁱ

والذي يظهر من تفسير علماء السلف واو ساكنة مسبوقة بضمة قصيرة، أو ياء ساكنة مسبوقة بكسرة قصيرة، والذي يجب أخذه في عين الاعتبار أنّ الواو والياء في الصورة الأولى هي شبه حركة، والواو والياء في الصورة الثانية هي حركة طويلة، ولكن الذي نقل علماء السلف إلى هذا التفسير هو الاعتماد على الشكل الكتابي، والانطلاق منه للتفسير، كما أنّ نظام العربية له نفس الرمز الكتابي للواو والياء المدّيتين وغير المدّيتين.

أمّا رأي المحدثين في المضارع المرفوع:

رأى الشايب في تفسيره للتغير الحاصل في المضارع الناقص المرفوع، من خلال نظره للمنطوق، حيث أرجع التغير إلى مبدأ المخالفة الصوتية، حيث قال: "إنّ التغير قائم على مبدأ المخالفة بين عنصري المزدوج، والتزمت العربية التخلص من شبه الحركة، أي الواو والياء إلا في الحالات التي تضطر فيها إلى حذف الحركة بتأثير البنية المقطعية، أو خشية اللبس بين الأبنية، وسلوك العربية في التضحية بشبه الحركة سببه قانون الاقتصاد في الجهد"⁽²⁾.

(¹) ابن جني، المنصف، ج 2، ص 114؛ الاشبيلي، الممتع في التصريف، ج 2، ص 535 .

(²) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 310.

أما البكوش يرى أنَّ الياء في المضارع المرفوع تسقط لوقوعها بين كسرة وضمة، وأرجع السقوط إلى مبدأ التناظر الحركي، حيث يقول: "وتسقط الياء في المضارع المرفوع بين كسرة قصيرة، وضمة قصيرة لتناظر الحركتين: يرمي- يرمي. حيث أن الضمة تدغم في الكسرة، لأن الكسرة الحركة الأساسية"⁽¹⁾.

ورأى عبد الحميد عبد الواحد أنَّ التَّغْيِير في المضارع المرفوع في: "يَدْعُو"، و"يَرْمِي" يمر بمرحلتين، مرحلة حذف الحركة، ومرحلة الإشباع، ومثل لذلك بما يلي⁽²⁾:

يَدْعُو - يَرْمِي / يَدْعُو - يَرْمِي

↓
Ø

↓
Ø

1- حذف حركة الأخير

ي -
يرمي

و -
يدعو

2- الإشباع

أما ما تميل إليه الدراسة فهو حذف المزدوج الصاعد، والتعويض بإطالة الضمة، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً فيما يلي:

يَدْعُو ← يَدْعُو:

yad^uuwu → yad^u → yad^u

إطالة الضمة → حذف المزدوج الصاعد → الأصل

(¹) البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم صالح القرمادي، ط3،

1992م، ص164، 165.

(²) عبد الواحد، بنية الفعل قراءة في التصريف العربي، ص 75.

يَرْمِي ← يَرْمِي:

yarmiyu → yarmi⁰ → yarmi

إطالة الكسرة → حذف المزدوج الصاعد → الأصل

فالخلاصة أنَّ علماء السلف رأوا أنَّ ما حدث هو عملية تسكين أو حذف حركة الآخر اعتمادًا على المكتوب، أمَّا المحدثون فرأوا أنَّ ما حدث هو إعلال بالحذف وإطالة أو إشباع حركة الأخير اعتمادًا على المنطوق.

* حالة النصب

تتمثل هذه الصوارة من حيث الاستعمال الفعلي في القرآن الكريم، والعربية في نماذج من نحو: ﴿لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ ^{الكهف: ١٤}، وفي العربية "لن يغزو"، "لن يلقى".

تناول القدماء دراسة المضارع الناقص المنصوب، وذكروا الأسباب التي من أجلها ظهرت الفتحة على آخر الفعل، وفيما يلي فكرة القدماء:

صفوة رأي القدماء أنَّ الفتحة تثبت على الواو والياء في آخر الفعل الناقص المنصوب، والسبب في ذلك يرجع إلى خفة الفتحة، وعدم ثقلها، إذا ما قورنت بغيرها من الحركات: الضمة، والكسرة، وفي هذا قال الإشبيلي: "ويكون في موضع النصب مفتوح الآخر، نحو: "لن يغزو" و"لن يرمي"، لأنَّ الفتحة خفيفة"⁽¹⁾.

وتفسير رأي القدماء أنَّ الواو والياء تثبت إذا وقعت بين حركتين قصيرتين متجاورتين

ثانيهما فتحة، وذلك بسبب خفة الفتحة.

ويمكن تمثيل ذلك صوتيًا فيما يلي:

(1) الإشبيلي، الممتع في التصريف، ج2، ص 536؛ ابن جني، المنصف، ج2، ص 114.

لن يرمي:
lan / yarmiya

لن يغزو:
lan / yaǧzuwa

والسبب في ثبوتهما يرجع إلى خفة النطق بالفتحة بعدها، لأنها وسط بين الكسرة والضمة. وهذا شكل مزدوجاً حركياً صاعداً مقبولاً "wa"، و"ya"، وهي من المزدوجات التي تبقى العربية عليها.

أما رأي المحدثين في تفسير بقاء الفتحة في الناقص المنصوب فيما يلي:

رأى البكوش أن سبب ثبوت شبه الحركة وعدم سقوطه كما في حالة الرفع في الناقص المضارع المنصوب مرده إلى تجانس الحركات مع أشباه الحركات، إذ يقول: "إن سر ثبوت شبه الحركة يكمن في تجانس الحركات وأنصاف الحركات، فالفتحة مجانسة للضمة وللکسرة على حد سواء، لأنها تقع بينهما فيثبت نصف الحرف بينهما والفتحة"⁽¹⁾.

ولما كانت الواو من جنس الضمة وهي ثقيلة، والياء من جنس الكسرة وهي ثقيلة أيضاً، فإن الفتحة تبقى أنسب إليهما من الحركتين الأخريين.

أما طلافحة فقد رأى من خلال تفسيره للمنطوق أن التغير الحاصل فيها قائم على مبدأ الحذف والتعويض، والسبب عنده وقوع شبه الحركة بين حركتين مختلفتين، فيقول: "إن وقوع الواو والياء بين حركتين يؤدي إلى إضعافهما وبالتالي سقوطهما، وهذا يؤدي إلى النقاء حركتين مختلفتين، ضمة وفتحة، في نحو "يغزو"، وكسرة وفتحة في نحو: "يرمي"، فيحدث انزلاق حركي تتشكل منه شبه الحركة: الواو عند النقاء الضمة والفتحة، والياء عند النقاء

(1) البكوش، التصريف العربي، ص 61.

الكسرة والفتحة، فنحصل على الصورة النهائية للفعلين: "لن يغزُو" و "لن يرمي" ووزن للأولى "يفْعُو" ووزن الثانية "يفْعِي"⁽¹⁾. ولتوضيح ذلك صوتيًا فيما يلي:

لن يغزُو

Lan-yağzuwa → yağzu*a → yağzuwa

انزلاق شبه الحركة الواوية → سقوط شبه الحركة → الأصل

لن يرمي

Lan-yarmiya → yarmi*a → yarmiya

انزلاق الياء للفصل بين الحركتين → سقوط شبه الحركة → الأصل

لن يلقى:

أمّا ما آخره ألف فإنّ القدماء عند إعرابهم إياه أعادوه إلى مبدأ التعذر، أي عدم ظهور الفتحة على آخره. وهذا هو رأي علماء السلف في إعراب ما آخره ألف، كما يمثلّه ابن عصفور. فهو يرى أن نصب ما آخره ألف يكون ساكن الآخر، وأرجع ذلك لمبدأ التعذر واستحالة النطق، وفي هذا يقول: "وما كان آخره ألف فإنّه يكون في موضع الرفع والنصب ساكن الآخر، لتعذر الحركة على الألف"⁽²⁾.

وفي تحليل ما آخره ألف في نصب المضارع المعتل يبدو أنّ الفعل "يلقى" أصله ياء "يلقي"، فتقع الياء بين حركتين متماثلتين "فتحتين" فتسقط شبه الحركة اليائية، فتلتقي الحركتان المتماثلتان فيشكلان فتحة طويلة "ā"، فتصبح صورة الفعل "لن يلقى"، وهو مذهب الدكتور أمجد طلافحة كذلك⁽³⁾، ونوضح ذلك صوتيًا فيما يلي:

(1) طلافحة، إسناد الأفعال إلى الضمائر، ص 61.

(2) الاشبيلي، الممتع في التصريف، ج2، ص537.

(3) طلافحة، إسناد الأفعال إلى الضمائر، ص 63.

لن يلقى:

Lan-yalqaya → yalqa^oa → yalqā

تشكل الفتحة الطويلة → سقوط شبه الحركة → الأصل

* حالة الجزم

يرى القدماء أنَّ التَّغْيِيرَ الحاصل في المضارع الناقص المجزوم، قائمٌ على مبدأ الحذف، إذ حكموا من خلال الرسم الكتابي أنَّ حرف العلة من آخره محذوف، وعَلَّتْهُمْ في ذلك حتى لا يُشَبَّه لفظ المرفوع لفظ المجزوم. وقد رأى ابن عصفور من خلال شرحه للتَّغْيِيرَ الحاصل في المضارع الناقص المجزوم، وحكم بأنَّ حرف العلة محذوف، إذ قال: "ويكون في موضع الجزم محذوف الآخر، نحو "لم يَرَمْ" و "لم يَغْزُ". وإنَّما حذفت الياء والواو في الجزم، لئلا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أَبْقِيت الياء والواو"⁽¹⁾.

وقد انطلق حكم ابن عصفور من صورة المكتوب، فلمَّا رأى أنَّ الواو والياء غابت في الصورة الكتابية، حكم بأنَّهما حذفتا.

أمَّا المحدثون فبنوا تفسيراتهم وتحليلاتهم للجزم في المضارع الناقص انطلاقاً من المنطوق، ولكن الذي حصل مختلف تماماً عمَّ ذكره علماء القدماء، في تفسير لظاهرة جزم الفعل المضارع الناقص، يصف عبد القادر عبد الجليل التَّغْيِيرَ الحاصل في بنية الفعل المضارع المجزوم بأنَّه تقصير المقطع المتوسط المفتوح، وليس حذف حرف العلة والدليل على أنَّ الذي حصل للفعل المضارع المجزوم "لم يخشَ" و "لم يرمِ"، هو تقصير للمقطع المتوسط المفتوح، وليس حذفاً لحرف العلة، وهو الفتحة القصيرة الموجودة على الشين في "يخشَ"، والكسرة الموجودة تحت الميم في "يرمِ"، لأنَّ الحركة الطويلة مكونة من مجموع

(1) الإشبيلي، الممتع في التصريف، ج2، ص 535.

حركتين قصيرتين، والفتحة والكسرة في المثالين السابقين تمثل نصف الكمية للألف في "يخشى"، و الياء في "يرمي"⁽¹⁾.. ولتوضيح ذلك صوتيًا:

يخشى ← لم يخش:

ya h šā → lam/ya h šā

يرمي ← لم يرم:

yarmī → lam/yarmi

والذي تراه الدراسة أنَّ علامة الإعراب هي العنصر المتغير والمضاف، وما جرى هنا في (لم يرم، لم يخش) هو تقصير للحركة الطويلة وليس للمقطع.

ب- تصريف الإسناد

لن نتناول الدراسة فيما يلي إسناد الفعل الناقص من الناحية التركيبية، والعلاقات الإسنادية بين التراكيب اللغوية، ولكن سنتناول أثر إسناد الفعل الناقص إلى الضمائر المختلفة، وما يترتب على ذلك من تغيرات صوتية ذات أثر في بنية الفعل، وتفسير التغير في البنية في حالة الماضي والمضارع الناقص من خلال عرض آراء القدماء في الموضوع، ومناقشتها، وتحليلها، والموازنة بينها، وأيضًا ذكر آراء المحدثين.

أ- إسناد الماضي الناقص إلى الضمائر

تتمثل هذه الصوارة من حيث الاستعمال الفعلي في القرآن الكريم، والعربية في نماذج من نحو: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ الأنفال: ١٧، ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا﴾ يونس: ٥٠، ﴿أَيُّهَا أَجْلَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَةَ عَلَيَّ﴾ القصص: ٢٨. "سعيت". رأي القدماء:

صفوة رأي القدماء في إسناد الماضي الناقص إلى الضمائر المتحركة، أنَّ لامة تأتي على أصلها الواوي واليائي، والسبب عنده عدم تحرك حرف العلة، فلما انتفت علة القلب جاء حرف العلة على أصله، فيقول: "إنما قلبت الياء والواو ألفاً في "رمى" و"غزا" لتحركهما

(1) عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، ص 414.

وانفتاح ما قبلهما، كأنهما كانا: "رَمَيَّ" و "غَزَوْ"، فلما سُكِّنَتْ في: "غَزَوْتُ وَغَزَوْنُ، وَرَمَيْتُ وَرَمَيْتُ" لم يجتمع في الكلمة ما تقلب له اللام؛ فصحت⁽¹⁾.

ورأى المحدثين في تفسير إسناد الماضي الناقص إلى الضمائر المتحركة هو:

رأى شاهين أنَّ المنطوق موافقاً للمكتوب في تفسيره لإسناد الماضي الناقص للضمائر المتحركة، فقال: "إنَّ "غزا" و"رمى" عند إسنادهما إلى ضمير رفع متحرك، فإنَّ الألف ترجع إلى أصلها متى اقتصر على صوامته الثلاثة⁽²⁾.

أما العذاري جاسم، فقد رأى أنَّ الفعل "دعا" ينتهي بفتحة طويلة عند إسناده إلى تاء الفاعل تختزل إلى فتحة قصيرة ويعوض ذلك بضممة قصيرة استناداً إلى الأصل الواوي للفعل للمحافظة على كمية المقطع وعند ذلك تلتقي قمتان في نهاية المقطع الثاني هما الفتحة والضممة القصيرتان ولا يمكن النطق بهما معاً فيلجأ اللسان إلى إحداث انزلاق بين الصوتين يؤدي إلى واو احتكاكية⁽³⁾.

أما طلافحة فرأى أنَّ إسناد الماضي الناقص إلى الضمائر المتحركة، يكون قبل الإعلال في حالة الصحة، وبذلك يخالف مذهب السلف ومن أخذ به من المحدثين الذين رأوا أنَّ الإسناد يكون في حالة الإعلال، وبذلك لا يحدث تغير في حالة الإسناد، عدا سقوط الفتحة علامة الإسناد إلى ضمير الغيبة "هو"⁽⁴⁾، ومثل لذلك بما يلي:

غَزَوْ ← غَزَوْتُ:

gāzawa + tu → gāzawtu

سقوط الفتحة علامة الإسناد

رَمَيَّ ← رَمَيْتُ:

ramaya + tu → ramaytu

سقوط الفتحة علامة الإسناد

(1) ابن جني، المنصف، ج2، 117؛ الإشبيلي، الممتع في التصريف، ج2، ص 626، 527.

(2) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 88.

(3) العذاري، الأفعال المعثلة في القرآن الكريم، ص 27.

(4) طلافحة، إسناد الأفعال إلى الضمائر، ص 27.

* إسناد الماضي لتاء التانيث

أمّا في حالة اتصال تاء التانيث الساكنة بالفعل الماضي الناقص، فإنّ القدماء يرون أنّ حرف العلة يحذف لالتقاء الساكنين، والمحدثون يرون أنّ ما حدث هو تقصير الحركة الطويلة في المقطع الطويل المغلق "ص ح ح ص".
رأي القدماء في إسناد الماضي لتاء التانيث:

صفوة رأي القدماء في إسناد الماضي الناقص لتاء التانيث، هو حذف آخر الناقص، لالتقاء الساكنين، لأنّ الألف في آخر الفعل يعدونها ساكنة، وتاء التانيث ساكنة، وفي هذا يقول ابن عصفور: "فإنّ اتصل شيء من هذه الأفعال (معتلة اللام) بعلامة تانيث فإنّه يبقى على ما كان عليه، إن كان لامه في اللفظ ياء أو واوًا نحو: "سرو، رضي، غزي"، عند الإسناد: "سروَت المرأة" و"رَضِيَت هند" و"غُزِيَت الأعداء". وإن كان لامه ألفًا حذفت لالتقاء الساكنين، نحو "رمت هند"⁽¹⁾.

أمّا المحدثون ومنهم الكاتب يصفون التغير بأنّه تقصير الحركة الطويلة، فيتحول المقطع من مديد مرفوض إلى طويل مقبول. وعليه فلا وجود لالتقاء ساكنين، ولا وجود لمحذوف، ولتوضيح ذلك صوتيًا فيما يلي:
دعا ← دعأت ← دعت:

da^ˤā + t → da^ˤāt → da^ˤat

تقصير نواة المقطع → تشكل مقطع طويل مغلق → الأصل

ومثلها في اليائي:

رمى ← رمأت ← رمت:

ramā + t → ramāt → ramat

تقصير نواة المقطع → تشكل مقطع طويل مغلق → الأصل

(1) الإشبيلي، الممتع في التصريف، ج2، ص 525.

وذهب إلى هذا أغلب العلماء المحدثين، ومنهم الدكتور يحيى عابنة، والدكتور عبد الله صالح بابعير⁽¹⁾. وغيرهم.

* إسناد الماضي الناقص إلى ضمير المثنى - ألف الاثنين

رأي القدماء أن إسناد ماضي الفعل الناقص إلى ألف الاثنين يرجع الألف إلى أصلها، الواو والياء، والسبب عندهم مخافة اللبس الواحد بالاثنتين. ومن المحدثين من يرى أن الإسناد حصل في صورة الفعل الأولى قبل الإسناد وما حدث هو حذف الفتحة فقط.

تتمثل هذه الصوante من حيث الاستعمال الفعلي في القرآن الكريم، والعربية في نماذج من نحو: ﴿فَلَمَّا أَثَقَلَ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، "رَمَيَا"، "غَزَوَا".

رأي القدماء :

صفوة رأي القدماء في الماضي الناقص إذا أسند إلى ألف الاثنين، فإن الألف ترجع إلى أصلها ولا تقلب ألفاً، حتى لا يلتبس الواحد بالاثنتين، وفي هذا يقول ابن جني : "كما أنهم لو قلبوا الياء والواو في "رَمَيَا" و"غَزَوَا" ألفين وبعدهما ألف التنثية، لوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، وأن يقال: "رمى" و"غزا" بلفظ الواحد، فكهوا التباس الواحد بالتنثية، فحملوا ما في هذا لذلك"⁽²⁾.

رأي المحدثين:

رأي شاهين أن الماضي الناقص إذا أسند إلى ألف الاثنين، فإن ألفه ترجع إلى أصلها، فقال: "إذا أسند الفعل الناقص من نمط "غزا" و"رمى"، إلى ضمير التنثية الحركي (الألف) يرجع كل منهما إلى أصله متى اقتصر على صوامته الثلاثة"⁽³⁾.

(1) عابنة، الصرف العربي التحليلي، ص 218، 219؛ بابعير، عبد الله صالح: طرق التخلص من التقاء الساكنين في العربية، مجلة الدراسات اللغوية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد 6، العدد 4، 2005م، ص 76.

(2) ابن جني، المنصف، ج2، ص136؛ الاشيلي، الممتع في التصريف، ج2، ص 532.

(3) شاهين، المنهج الصوتي للبيئة العربية، ص 88.

أما طلاقة فقد جاء بتفسير مغاير حيث رأى أن إسناد الماضي الناقص إلى ألف الاثنين، لم يكن من حالة الإعلال كما اعتقد علماء السلف ومن تبعهم من المحدثين، بل حدث في صورة الفعل الأولى قبل الإعلال وفي هذا يقول: "فالألف في مثل "رَمَى" و"غَزَا" حركة طويلة "ā" وألف الاثنين أيضا حركة طويلة "ā" وليس هناك التقاء لهاتين الحركتين عند الإسناد، بل إن ما يحدث هو اتصال ألف الاثنين بالفعل في صورته الأولى قبل حدوث الإعلال، أي بصورة "غَزَوْ" و"رَمَى"⁽¹⁾. ويبدو هذا الرأي مقبولا، لأنَّ علة رجوع حرف العلة إلى أصله هي مخافة أن يلتبس المفرد بالمتنّى، وعليه فإنَّ إسناده من مرحلة الصحة أولى. وهكذا يؤمن عدم اللبس. ولتوضيح ذلك صوتيا:

غَزَوْ ← غَزَوْا:

gāzawa+ ā → gāzawā

سقوط الفتحة

رَمَى ← رَمَيَا:

ramaya+ ā → ramayā

سقوط الفتحة

* إسناد الماضي الناقص إلى واو الجماعة

تباينت أراء العلماء حول إسناد الفعل الناقص إلى واو الجماعة، فعلماء السلف يرون أنَّ الفعل الناقص إذا كانت لامه قد قلبت ألفاً وأسند إلى واو الجماعة تحذف الألف لالتقاء الساكنين، ويرون أنَّ الفتحة تبقى دلالة على أنَّ لام الفعل هي المحذوفة. ويرى المحدثون أنَّ ما نقل علماء السلف لهذا الحكم هو اعتمادهم على المكتوب في التفسير، وعدم وجود رمز كتابي يميز بين الحركات الطويلة وأشباه الصوائت.

(¹) طلاقة، إسناد الأفعال إلى الضمائر، ص 33.

تتمثل هذه الصواتة من حيث الاستعمال الفعلي في القرآن الكريم، والعربية في نماذج من

نحو: ﴿كَلَّمَ أَصَاءَ لَهُمْ مَسْوَ فِيهِ﴾ البقرة: ٢٠، ﴿فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا﴾ التوبة: ٥٨، ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾

مريم: ٩١، ﴿إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ الأحزاب: ٣٧.

رأي القدماء في إسناد ماضي الناقص إلى واو الجماعة:

صفوة رأي القدماء في شرح التغير الحاصل من إسناد الماضي الناقص لضمير الجماعة

الحركي، أن ألفه تحذف لالتقاء الساكنين، وعللوا لذلك بأمن اللبس وعدم الالتباس، وفي هذا

قال الإشبيلي: "وإن أسند ما آخره ألف إلى ضمير غائبين حذفت لالتقاء الساكنين وعدم

اللبس، نحو "غزوا" و"رموا"⁽¹⁾.

رأي المحدثين في إسناد الماضي الناقص، لضمير الجماعة الحركي.

رأى الشايب أن التغير الحاصل في إسناد ماضي الناقص إلى ضمير الجماعة الحركي

قائم على مبدأ التقصير والانزلاق لتصحيح المقطع، ويرى أن الحركة بعد العين هي نصف

الألف وليست دالة على المحذوف، فيقول في ذلك: "إنَّ الفعل "غزا" ينتهي بفتحة طويلة فحين

أسند إليه ضمير الجماعة الحركي، وهو أيضاً ضمة طويلة، اجتمعت حركتان طويلتان، وهو

ما تكرهه العربية، في نسيجها المقطعي... وفي مثل هذه الحالة تختصر الحركة الطويلة

الأولى لتصبح فتحة قصيرة، ويتم الانزلاق بينهما وبين ضمير الجماعة الحركي، فتتشأ في

النطق واو، نتيجة اجتماع الحركات المختلفة⁽²⁾. ويمكن توضيح ذلك صوتياً بما يلي:

gazā+ ū → gaza+ ū → gazaw

انزلاق شبه الحركة → اختصار الحركة الطويلة الأولى → إضافة ضمير الجماعة الحركي

(¹) الإشبيلي، الممتع في التصريف، ج2، ص 527.

(²) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 88، 89.

أما عبد الواحد فرأى في تفسير لإسناد واو الجماعة للماضي الناقص، أنَّ الصيغة تمر
بمرحلتين، مرحلة إضافة علامة الجمع، ومرحلة التقاء الساكنين وحذف الألف حيث لا يخشى
وقوع اللبس⁽¹⁾، ومثل على ذلك بما يلي:

غ-ز-ا	/	ر-م-ا	
غ-ز-ا+و	/	ر-م-ا+و	1. إضافة علامة الجمع
غ-ز-او	/	ر-م-او	
↓	/	↓	
Ø	/	Ø	2. التقاء الساكنين
غَزَوْا	/	رَمَوْا	

أما الشايب أعاد الحالة إلى مبدأ المخالفة بين عناصر المزدوج الصوتي، إذ قال: "إنَّ ما
حصل في "دعوا" و"رموا" هو مجرد مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد "wū" و "yū"،
الذين يشكل كل منهما المقطع الأخير، وذلك بإسقاط أشباه الحركات، وبسقوطها نشأ ما يعرف
في الدراسة الصوتية بـ Hiatus أي التقاء حركتين، وهو مبدأ مرفوض يحصل على إثره
انزلاق حركي بشكل آلي بين الفتحة والضمة، يتخلَّق على إثره شبه الحركة "الواو"، وبهذا
يصبح الفعلان: "دعوا" و"رموا"، وبعد ذلك تحدث مخالفة بين عنصري المزدوج
الصاعد "wū" بإسقاط الحركة أي الضمة الطويلة، أي واو الجماعة الحركي الأصيل، وذلك لأنَّ
الواو المتخلقة سدّت مسدها، فانتهى الفعلان بذلك إلى "دَعَوْا" و"رَمَوْا" بوزن "فَعَوَا"⁽²⁾.

وعليه فإنَّ الناظر إلى ما ذهب إليه القدماء في تفسير التغير الحاصل للماضي الناقص
المسند إلى واو الجماعة فيما آخره أُلِف، أنَّ التغير قائمٌ على مبدأ الحذف وذلك لأمن اللبس،

(1) عبد الواحد، بنية الفعل في التصريف العربي، ص 72.

(2) الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص 61.

وأما المحدثون فيرون أنّ ما حدث هو مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد ليس إلا، ويمكن توضيح ذلك صوتياً بما يلي:

da^ˤawū → da^ˤa[∅]ū → da^ˤawū → da^ˤaw

حذف الحركة → تخلق شبه الحركة الواو → حذف شبه الحركة → ضمير الجماعة

أما ما آخره واو أو ياء فالقدماء يرون أنّه يبقى على حاله مع مختلف الضمائر، إلا إذا أسند إلى ضمير جماعة مذكرين غائبين فإنك تقول "رَضُوا" و"سَرُوا".

صفوة رأي القدماء في تفسير إسناد ما آخره واو أو ياء إلى ضمير الجماعة الحركي، أنّ التغير الحاصل عند الإسناد قائم على مبدأ الحذف، وبعدها تضم ما قبل واو الجماعة، وفي هذا يقول الإشبيلي: "وإن كان ما آخره ياء أو واو، فإنّه إن أسند إلى ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم بقى على حاله لا يتغير... إلا أن يكون الضمير ضمير جماعة مذكرين غائبين، فإنك تحذف الواو والياء، وتضم ما قبل واو الجمع، نحو "رَضُوا" و"سَرُوا". والسبب أن الواو يتحرك ما قبلها أبدا بالضم"⁽¹⁾.

رأي المحدثين في إسناد ما آخره واو أو ياء إلى ضمير الجماعة الحركي:

فالشايب يرى أنّ هذه الأفعال تمر بثلاث مراحل هي:

- 1- مرحلة التصحيح وهي "رَضُوا" و"سَرُوا".
- 2- مرحلة إسقاط الكسرة، حيث انتقل الفعلان من رَضُوا إلى رَضُوا ومن سَرُوا إلى سَرُوا.
- 3- مرحلة تطور الناقص تمت عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد "wū"، عن طريق إسقاط شبه الحركة، وبسقوط الواو والياء نحصل على رَضُوا وسَرُوا⁽²⁾.

⁽¹⁾ الإشبيلي، الممتع في التصريف، ج2، ص 528، 529؛ ابن جني، المنصف، ج2، ص 125، 126.

⁽²⁾ الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص 62، 63.

ولتوضيح رأي الشايب صوتيًا فيما يلي:

إسقاط شبه الحركة → مرحلة إسقاط الكسرة → مرحلة التصحيح
raḍū → raḍyū → raḍiyū

سرووا ← سروا:

إسقاط شبه الحركة → مرحلة إسقاط الضمة → مرحلة تصحيح
sarū → sarwū → saruwū

أما شاهين فرأى أنَّ التغير الحاصل هو حذف لام الفعل، بما في ذلك المزدوج
بجزئيه، دون أي تعويض، وتحرك عين الفعل بضمير الجماعة الحركي، فيقال:
"رَضُوا" و"سَرُوا" بزنة "فَعُوا"⁽¹⁾.

أما ما أخذت به الدراسة ما ذهب إليه يحيى عابنة الذي رأى أنَّ التغير الحاصل هو
حذف الحركة المزدوجة "ay" نهائياً، فتلتقي كسرة العين مع الضمير (الضمة الطويلة)، فتحدث
عملية تماثل بين الحركتين، فتتقلب الكسرة إلى ضمة، وتمتص الضمة الطويلة (الضمير)
الضمة القصيرة، فتشكلان ضمة طويلة واحدة⁽²⁾.

ب- إسناد المضارع الناقص إلى الضمائر

تتناول الدراسة هنا، صوارة تصريف إسناد المضارع الناقص للضمائر المختلفة،
ومعرفة مدى تأثر بنية الفعل بالإسناد، وأي القوانين الصوتية الفاعلة في تفسير التغيرات
الحاصلة للفعل في إسناده إلى الضمائر المختلفة، مع ذكر آراء القدماء والمحدثين، مع تحليل
وجهات النظر المتباينة.

* إسناد المضارع إلى ألف الاثنين

تباينت آراء العلماء في إسناد المضارع إلى ألف الاثنين؛ فعلماء السلف ومن تبعهم
يرون أن حرف العلة إذا كان منقلباً يردّ إلى أصله، وتضاف علامة التنثنية، ويفتح ما قبل ألف
الاثنين.

⁽¹⁾ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 60.

⁽²⁾ عابنة، الصرف العربي التحليلي، ص 220.

تتمثل هذه الصوارة من حيث الاستعمال الفعلي في القرآن في نحو: "بينهما برزخ لا يبغيان": الرحمن، 20.

وصفوة رأي القدماء في شرح التغير الحاصل من إسناد المضارع الناقص إلى ألف الاثنين، أنه إذا كانت الألف منقلبة، فعند الإسناد إلى ألف الاثنين ترجع إلى أصلها، وفي هذا يقول الأشبيلي: "وإذا أسند [المضارع] إلى ألف التي هي ضمير المثني، ...، وإذا قلبت الألف في المضارع رددتها أيضًا إلى أصلها، من ياء أو واو، نحو "يخشى" تقول: "يخشيان" (1). رأي المحدثين:

رأى شاهين من خلال تفسيره للمنطوق، في إسناد المضارع الناقص إلى ألف الاثنين، حيث رأى أن لام الفعل تبقى ولا تحذف، وكأنَّ الشكل الكتابي أشكل عليه، فقال: "عند إسناد الفعل المضارع إلى ألف الاثنين لا تحذف اللام فيقال: يغزوان، يرميان، يرضيان، يسعيان، وكل هذه الأفعال بوزن: يفعلان" (2).

أما عبد الواحد فقد فصل هذا التحول، ورأى أنه يأتي في ثلاث مراحل وهي: إضافة علامة التنثية "يدعو+ا+ن"، ثم إدماج حركة قصيرة "——"، ثم الإشباع فيصير الفعل في صورته النهائية: "يدعوان" (3).

ولكن كيف تنتقل الواو من كونها حركة طويلة في الصورة الأولى "يدعو" إلى شبه حركة في الصورة النهائية؟

الواو في "يدعو" حركة طويلة "تā"، والواو في الصورة النهائية "يدعوان" شبه حركة، ولا يمكن أن تتغير الحركة إلا شبه حركة بهذه الطريقة، ولكن عدم وجود شكل كتابي يميز

(1) الأشبيلي، الممتع في التصريف، ج2، ص 532، 533.

(2) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 91.

(3) عبد الواحد، بنية الفعل في التصريف العربي، ص 76.

بين الحركات الطويلة وأشباه الحركات، هو ما أشكل على علماء السلف ومن تبعهم في تفسيرهم لهذه الظاهرة.

أما العذاري فيرى أنَّ ما في مثل "ينبغي" عند إسناده إلى ألف الاثنين، هو أنَّ الفعل ينتهي بكسرة طويلة وعند إسناده إلى ضمير التثنية ينشطر المصوَّت الطويل (الكسرة الطويلة) إلى مُصوَّت من جنسه يكون قمة المقطع الثاني الذي انشطر مصوته الطويل ونصف مصوت (ياء احتكاكية) يكون قاعدة للمقطع الجديد الذي قمته ألف الاثنين⁽¹⁾

ولكن التفسير الذي أخذت به الدراسة هو أنَّ الفعل "يدعو" ينتهي بحركة طويلة "ū" وألف الاثنين حركة طويلة "ā"، ولا يمكن أنْ تلتقي حركتان في كلمة واحدة، فيحدث انزلاق بين الحركتين بالواو "w" لتصحيح النمط المقطعي، وتقتصر حركة ما قبل الواو المصححة للنمط المقطعي. وعلى هذا يكون وزن الفعل "يَفْعُوان" وليس يفعْلان كما قال الدكتور عبد الصبور شاهين، وهو رأي الدكتور يحيى عبابنة أيضاً⁽²⁾. ولتوضيح ذلك صوتياً: يدعو ← يدعوان:

yad^ˤū → yad^ˤū + āni → yad^ˤūwāni → yad^ˤuwāni

تقصير حركة الضمة الطويلة → انزلاق الواو → زيادة لاحقة المثني → المضارع

* إسناد المضارع إلى واو الجماعة

عند إسناد المضارع إلى واو الجماعة فإنه يأتي بصورة هم "يدعون"، هم "يرمون"

والأصل فيها على التوالي: هم "يدعوون"، وهم "يرميون".

(¹) العذاري، الأفعال المعتلة في القرآن، ص 29.

(²) عبابنة، الصرف العربي التحليلي، ص 221.

وتتمثل هذه الصوارة من حيث الاستعمال الفعلي في القرآن الكريم والعربية في نماذج من نحو:

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ النور: ٤، ﴿نُتَجَفَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمُضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ السجدة: ١٦، ﴿إِنَّمَا نُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ فاطر: ١٨، (يدعو)، (يسعو).

أما رأي القدماء في المضارع المسند إلى واو الجماعة، أن المضارع المسند إلى واو الجماعة هو كحكم الماضي، قال الإشبيلي: "وحكمه [المضارع] أبدا إذا أسند إلى الألف التي هي ضمير المثني أو الواو التي هي ضمير جماعة المذكرين أو النون التي هي ضمير جماعة المؤنثات حكم الماضي المعتل اللام إذا أسند إلى شيء من ذلك"⁽¹⁾. فتفسير علماء السلف لما حصل للفعل المضارع المسند لواو الجماعة، أنه عند إضافة ضمير الجماعة يصبح الفعل "يدعون"، فيحدث التقاء ساكنين، أي واو الفعل (لام الكلمة)، وواو الجماعة، فيحذف الساكن الأول (لام الكلمة) فيصبح الفعل "يدعون".

أما المحدثون فقد فصلوا في شرح التغير الحاصل في إسناد المضارع إلى واو الجماعة، وهذا عرض لأرائهم.

رأى شاهين في شرحه للتغير الحاصل في بنية الفعل المضارع عند إسناده إلى واو الجماعة، أن التغير قائم على مبدأ الحذف إذا كان آخر الفعل منته بياء أو واو، إذ قال: "أما عند إسناد المضارع الناقص إلى واو الجماعة فإن اللام تحذف في الأفعال المنتهية بياء أو واو، ويضم ما قبلها لمناسبة واو الجماعة"⁽²⁾.

(¹) الإشبيلي، الممتع في التصريف، ج2، ص532.

(²) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص91.

وقف الشايب على شرح هذه الصوائتة، ورأى أنه يمكن وصف التغيرات الحاصلة في إسناد المضارع الناقص إلى واو الجماعة، بأيسر وأوجز عبارة، على خلاف ما ذهب إليه القدماء والمتأخرون والتقليديون عموماً فيقول: "أما بالنسبة لـ"يدعون"، "yad^huwūna" فكل ما حصل هو سقوط شبه الحركة لوقوعه بين حركتين، وامتصت الضمة القصيرة، ضمة العين، الضمة الطويلة، ضمير الجماعة الحركي و فأصبح الفعل منْ ثمَّ: "يدعون" بوزن "يفعون"⁽¹⁾.

ولكن من أين تشكلت شبه الحركة "w"؟! مع العلم أن الواو في يدعو حركة طويلة "ū" وهي تمثل لام الكلمة، وعند الإسناد إلى واو الجماعة يكون الفعل "يدعو + و + ن" وواو الضمير أيضاً حركة طويلة "ū" فيصبح الفعل صوتياً "yad^hū + ūna" التقت حركتان طويلتان لام الفعل وواو الضمير فأصبحت ضمة واحدة طويلة، وهذا ما ذهب إليه الدكتور يحيى عبابنة، وما أخذت به الدراسة⁽²⁾.

أما ما يتعلق بالناقص اليائي "يرميون" فيرى الشايب "أنَّ ما حصل هو مماثلة أولاً بين الحركات، بحيث ماثلت حركة العين حركة اللام، التي هي ضمة طويلة التي تمثل ضمير الجماعة الحركي، وبذلك أصبح الفعل "يرميون" بوزن "يفعلون"، وبعد عملية المماثلة بين الحركات، تحصل عملية مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات وذلك بإسقاط شبه الحركة "الياء"، لام الكلمة، فتتضم الحركات المتماثلة، أو يمتص ضمة العين الجديدة ضمير الجماعة الحركي، فيصبح الفعل "ترمون" بوزن "تفعون"⁽³⁾.

(1) الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص 64.

(2) عبابنة، الصرف العربي التحليلي، ص 220، 221.

(3) الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص 65.

ويمكن تمثيل ذلك صوتيًا:

يرميون ← يرمون:

yarmiyūna → yarmuyūna → yarmu[∅] ūna → yarmūna

اندماج الحركتين → حذف شبه الحركة → مماثلة → الأصل

أما رأي المحدثين في المضارع مما آخره ألف فهو:

أما ما آخره ألف فقد قال شاهين: "وفي الأفعال المنتهية بألف، تحذف الألف وهي لام الفعل: وتبقى الفتحة دليلًا عليها، فيقال: "يرضون"، "يسعون"⁽¹⁾. ولكن كيف يتحول ما كان حركة طويلة إلى شبه حركة في الصورة الأخيرة؟!

ذهب الشايب في شرحه لما آخره ألف من المضارع الناقص المسند إلى واو الجماعة، إلى خلاف ما ذهب إليه القدماء والمحدثين، فيرى أن ما حدث في المضارع المنتهي بألف عند إسناده إلى ضمير الجماعة هو مجرد مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات عن طريق إسقاط شبه الحركة، أي الياء، لام الفعل، وإسقاط الياء أدّى إلى التقاء حركتين، وهذا مرفوض عربيًا وساميًا، ولا بد من صامت يفصل بينهما، وبشكل تلقائي يحصل انزلاق حركي بين الفتحة والضمة الطويلة يتخلق على إثره الواو، وبذلك يصبح الفعل: "يرضون"، وبعد تخلق الواو بالانزلاق، يخالف بينهما وبين الضمير بعدها، عن طريق إسقاط الضمير الحقيقي، نظرًا لأنّ الواو سدّت مسدّة وأغنت غناءه، وبذلك أصبح الفعل "يرضون" بوزن "يفعون"⁽²⁾.

أما العذاري فيرى أنّ التغير فيما آخره ألف إذا أسند إلى واو الجماعة، في مثل: "يسعى" فالفعل هنا ينتهي بفتحة طويلة وعند إسناده إلى واو الجماعة حولت الواو المصوتة إلى واو احتكاكية

(1) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 61.

(2) الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص 66، 67.

لئلا يتوالى مصوتان فتكون لدينا مقطع مديد ولأجل التخلص منه عمد إلى تقصير المصوت الطويل "لام الفعل" (1)

ولكن يبدو أن ما آخره ألف، مثل "يخشى، ويرضى"، عند إسناده إلى ضمير الجماعة، فإنه يمر بثلاث مراحل: الأولى حيث تلتقي حركتان طويلتان هما الألف لام الكلمة "ā" والواو ضمير الجماعة "ū" ولا يمكن الجمع بينهما والعربية ترفض ذلك؛ والثانية انزلاق شبه الحركة لمعالجة هذا المحذور "w"، وتقصّر الفتحة؛ والثالثة تحذف الضمة الطويلة، وتقوم شبه الحركة مقامها، ونمثل لذلك صوتيًا:

يخشى+ون ← يخشون:

ya h̄šā + ūna → ya h̄šāwūna → ya h̄šawna

تقصير الفتحة وحذف الضمة الطويلة → انزلاق شبه الحركة الواوية → التقاء حركتين

* إسناد المضارع إلى يا المخاطبة المؤنثة

ما التغيرات الحاصلة في الفعل المضارع الناقص المسند إلى ضمير المخاطبة الحركي في الناقص الواوي مثل: أنت تدعين، والناقص اليائي: أنت ترمين؟

وقف شاهين على شرح المضارع الناقص المسند إلى الياء المؤنثة المخاطبة، ورأى أن لام الفعل تحذف إذا كانت واوا أو ياء، ويكسر ما قبلها لمناسبة الياء، والأفعال المنتهية بالألف تحذف ألفها ويبقى ما قبل الياء مفتوحًا دليلاً على الألف المحذوفة (2).

أما الشايب فرأى أن التغير الحاصل في إسناد الناقص الواوي من مثل "أنت تدعين"، راجع لمبدأ المماثلة والمخالفة، حيث يقول: "أنت تدعين والأصل فيها: تدعوين بوزن تفعلين،

(1) العذاري، الأفعال المعتلة في القرآن الكريم، ص 29.

(2) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 61.

حيث حصلت مماثلة بين الحركات، فتماثل حركة العين حركة اللام فيصبح الفعل تدعوين، ثم تحصل عملية مخالفة، بإسقاط شبه الحركة، واندماج الحركتين في حركة واحدة، عن طريق امتصاص الكسرة الطويلة القصيرة، فيصبح الفعل "تدعين" بوزن "تفعين"⁽¹⁾.

أما يحيى فيرى في تفسيره، أن التغير الحاصل قائم على مبدأ المماثلة، وهو ما أخذت به الدراسة، إذ يقول: "حيث تلتقي واو الفعل مع لاحقة الضمير المخاطبة، فتتماثل واو الفعل مع كسرة لاحقة الضمير، ثم تتدمجان معاً في حركة واحدة طويلة فيصبح الفعل "tad^hīn" بوزن "تفعين"⁽²⁾.

أما اليائي فالشايب يرى أن ما حدث في الناقص اليائي المسند إلى ياء المخاطبة، نحو: "أنت ترمين"، والأصل فيها "ترمين"، الحاصل فيها هو مجرد مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات، بحذف شبه الحركة أي ياء لام الفعل فتضم الحركتان معاً، فيصبح الفعل: "ترمين" بوزن "تفعين"⁽³⁾.

والأرجح أن الفعل منته بياء مدية والضمير المخاطب ياء مدية طويلة، فيتم اختزالهما في كسرة طويلة واحدة، فيصبح الفعل "ترمين"، ولتوضيح ذلك صوتياً:

ترمي + ي ← ترمين:

tarmī + īna → tarmīna

الجمع بين الحركتين في حركة واحدة طويلة → إضافة ياء المخاطبة.

أما إن كان آخره ألفاً، مثل ترضى، فعند إسناده إلى ضمير المخاطبة الحركي، تلتقي حركتان حركة الفتحة الطويلة "ā"، وياء الضمير "ī"، وحيث لا سبيل لالتقائهما والعربية ترفض ذلك، فيحدث انزلاق حركي، بين الحركتين لشبه الحركة اليائي لتصحيح البنية المقطعية،

(1) الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص 65.

(2) عابنة، الصرف العربي التحليلي، ص 221.

(3) الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص 65.

وتقتصر الفتحة الطويلة السابقة عليها، وتحذف الكسرة الطويلة، فيصبح الفعل ترضين بوزن

"تَفْعَيْن"، وهذا ما ذهب إليه الدكتور يحيى عابنة⁽¹⁾، ونمثل ذلك صوتيًا بما يلي:

tarḍā+ īna → tarḍāyīna → tarḍayna

حذف كسرة المزدوج وتقصير الفتحة → انزلاق شبه الحركة اليائية → إسناد ياء المخاطبة

* إسناد المضارع لجماعة النسوة

يرى القدماء في إسناد المضارع الناقص إلى نون النسوة أنَّ هذا الفعل إن كان آخره

آلف قلبت ياء نحو: "هن يَرْضَيْن"، وإن كانت لامه واوًا أو ياءً، تبقى لامه ولا تحذف سواء كانت واو أو ياء⁽²⁾.

وفي إسناد الواوي إلى نون النسوة، تبقى الواو، بحيث يتحول الفعل من حالة الإعراب إلى حالة البناء على السكون، ويظل ما قبل حرف العلة مضمومًا ومثال ذلك: "هن يدعون".

ولكن تفسيرهم هنا انطلق من الشكل الكتابي، إذ ظنوا أنَّ الواو الموجودة هي لام الكلمة ولكن الذي حدث مغاير لهذا التفسير.

أما علماء المنهج الصوتي الحديث فيرون أنَّ ما حدث هو تشكل علاقة تجاور بين الضمة والواو، وهو ما يعرف بالمزدوج الهابط "wu" فحذفت الواو للتخلص من هذا الوضع المرفوض، ثم عوض عن المحذوف عن طريق تطويل حركة الضم⁽³⁾ بوزن "يفعون"، ولتوضيح ذلك صوتيًا:

﴿يَدْعُونِي﴾ يوسف: ٣٣

yad^ˁuwnāni → yad^ˁu*nani → yad^ˁūnani

تعويض المحذوف بمطل الحركة → حذف شبه الحركة → الأصل وتسكين الواو

(1) عابنة، الصرف العربي التحليلي، ص 224.

(2) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج2، ص532؛ السيد، أمين علي: تصريف الفعل، مكتبة الشباب ومطبعة عاطف، 1973م، ص 114.

(3) عابنة، الصرف العربي التحليلي، ص 222.

وعليه، ما التجانس اللفظي، لا الدلالي، في الصيغ المشتركة نطقاً والمختلفة مضموناً، مثل "هم يدعون"، "هن يدعون"؟

ومن حيث مذهب علماء السلف فهم يرون الاختلاف بين الصورتين أنَّ الأولى تكون بوزن "يفعون" والثانية تكون بوزن "يفعلن".

ويدل على رأيهم أن الواو في الأولى هو ضمير الجماعة، وأن الواو في الثانية هي لام الفعل.

أما أصحاب المنهج الصوتي الحديث فيرون أنَّ الواو في الأولى متشكل من النقاء لام الفعل وواو الضمير فأصبحت ضمة واحدة طويلة، ويكون الفعل بوزن "يفعون"، والواو في الثانية ناتجة عن إطالة حركة عين الفعل تعويضا للمحذوف، وهي أيضاً بوزن "يفعون"، وليس كما ذهب علماء السلف بوزن "يفعلون"، والسبب فيما ذهبوا إليه هو اعتمادهم على النظام الكتابي في إصدار الأحكام، وإهمال التغير الصوتي.

ج- تصريف التوكيد

تعتبر نون التوكيد لاحقة من لواحق الكلمات العربية، يؤتى بها لهدف دلالي وهو تشديد دلالة الفعل وتقويته وجعل زمنه مستقبلاً، ومن هنا يخرج الفعل الماضي، لأنه فات وانقضى، فلا معنى لتوكيده، ولنون التوكيد صورتان، صورة خفيفة مكوّنة من الفتحة والنون الساكنة "na"، وثقيلة مكوّنة من الفتحة والنون المشددة المفتوحة "anna"، حيث توضح الدراسة التغير الذي يصيب بنية الفعل المضارع عند توكيده بنوني التوكيد، مع تفسير التغير الحاصل.

* توكيد المضارع الناقص

وتتمثل صواتة توكيد المضارع الناقص في القرآن الكريم والعربية فيما يلي:

﴿وَلَسَّمْعُكَ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ أَشْرَكُوا أَذَى كَثِيرًا﴾ **آل عمران: ١٨٦**، (لأغزون).

رأي القدماء في المضارع الناقص، المؤكد بنون التوكيد:

وقف القدماء في شرح التغير الحاصل على الفعل المضارع المؤكد بالنون، ورأوا أن التغير الطارئ هو تحريك آخر الفعل بالفتح بعد أن كان حقه الرفع وفي هذا قال سيبويه: "وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون، صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع"⁽¹⁾.

رأي المحدثين:

رأى الحملوي، في معرض حديثه عن المضارع الناقص المؤكد بنون التوكيد، أن هذا الفعل لا يحدث فيه أي تغير، إلا فتح آخره لمباشرة النون له، فيقول: "إذا لحقت النون الفعل فإن كان مسنداً إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكور، فتح آخره لمباشرة النون له، ولم يحذف منه شيء، سواء كان صحيحاً أو معتلأ، ليقْضِيَنَّ، لِيَغْزُونَ، وليسْعَيْنَّ، برد لام الفعل إلى أصلها"⁽²⁾.

ورأى شاهين أنه إذا اتصلت نون التوكيد بآخر الفعل المعتل وجدنا أنَّ العنصر الثاني من المزدوج قد عاد في صورة حركة الوصل الخاصة بالنون، وحينئذ يسترد الفعل لأمه بوزن "يفعلن"⁽³⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 519؛ الإستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص 519.

(2) الحملوي، أحمد بن محمد بن محمد: شذا العرف في فن الصرف، ط 12، تقديم وتعليق محمد بن عبد المعطي، دار الكيان للطباعة والنشر: الرياض، 1957م، ص 100؛ السيد، تصريف الفعل، ص 96.

(3) شاهين المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 99.

فشاهين يرى أن الفعل الناقص قد استرد العنصر الثاني من المزدوج، عند إسناده إلى نون التوكيد، وهذا غير صحيح، لأنّ الواو الموجودة في صورة الفعل عند إسناده ليست لام الفعل وإنما هي منزلة للفصل بين الحركتين.

أما طلافحة فقد رأى أنّ لاحقة التوكيد تلحق الفعل في صورته الأولى وقبل الإعلال؛ فقد قال: "إنّ لاحقة التوكيد"an" تلحق الفعل في صورته الأولى قبل حدوث الإعلال أي بصورة "أدعو" >aduwu "و"أرمي" >armiyu "و"أرضي" >arḍayu"، فيرى أنّ ما حصل في المثال الأول والثاني (ادعو، وارمي) أنّ سقطت الضمة بسبب التقاء الحركتين، ثم تسقط شبه الحركة لوقوعها بين حركتين، وفي الخطوة الثالثة يحدث انزلاق حركي ويتشكل شبه الحركة الواوية "w" في المثال الأول وشبه الحركة اليائية "y" في المثال الثاني، وتكون بوزن: "أفعون" في الأول، و"أفعين" في الثاني.

أما الفعل يرضى فيرى طلافحة أنّ التغير الحاصل يكمن في حذف الضمة فقط، ولا يحذف شبه الحركة، لأنّ حذف شبه الحركة سيؤدي إلى اجتماع حركتين متماثلتين هما فتحتان، الأمر الذي يؤدي إلى تشكل الفتحة الطويلة فيصبح الفعل "لأرضان"، والسبب في عدم حذفها كي لا يؤدي هذا الحذف إلى اختلاف صورة الفعل المؤكد بين فعل وآخر⁽¹⁾.

ولكن يبدو أنّ ما حدث يكمن في التقاء الضمة الطويلة (الواو المدية)، مع فتحة لاحقة التوكيد، فيفصل بينهما بالواو، وتقتصر الحركة الطويلة في "يدعو"، والفصل بينهما بالياء في مثل "يرمي" و"يرضي" ونمثل لذلك صوتياً:

هو يدعو ← يدعون:

$yad<\bar{u} + an(na) \rightarrow yad<\bar{u}wan(na) \rightarrow yad<uwan(na)$
 تقصير الضمة → انزلاق شبه الحركة "w" → الأصل

(1) طلافحة، إسناد الفعل للضمائر، ص 94.

هو يرمي ← يرمين:

yarmī + an(na) → yarmīyan(na) → yarmiyna(na)

تقصير الكسرة → انزلاق شبه الحركة اليائية → الأصل

هو يرضى ← يرضين

yardā + an(na) → yardāyan(na) → yardāyan(na)

تقصير الفتحة → انزلاق شبه الحركة اليائية → الأصل

*توكيد المنتهي بألف الاثنين

تتمثل صوارة توكيد المنتهي بألف الاثنين في العربية فيما يلي:

(لتَقْضِيَانِ)، (لَتَغْزُوَانِ)، (لَتَسْعِيَانِ).

رأي القدماء في توكيد المضارع المسند إلى ألف الاثنين:

صفوة رأي القدماء أن الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين لا يؤكد إلا بالنون الثقيلة، ولا يؤكد بالنون الخفيفة، وفي هذا قال سيبويه: "وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون؛ لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبتا لم يعلم أنك تريد الاثنين، ولم تكن الخفيفة ههنا لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد" (1).

رأي المحدثين:

رأى الحملاوي أن الفعل المؤكد المضارع المسند إلى ضمير التثنية لا يحدث فيه أي شيء إلا حذف نون الرفع، لتوالي الأمثال، وكسر نون التوكيد، تشبيهاً لها بنون الرفع، "لَتَقْضِيَانِ"، "لَتَغْزُوَانِ"، "لَتَسْعِيَانِ" (2).

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص519.

(2) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص100؛ السيد، تصريف الفعل، ص96؛ شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص100.

ونمثل لذلك صوتيًا:

يدعوان + نَّ

yad<uwān+nna→yad<uwānni

حيث تشكل مقطع مرفوع من نمط "ص ح ح ص" وهو ترفضه العربية وتتخلص منه دائما، ولكن، هنا، أبقت عليه مخافة الالتباس بتأكيد الفعل المسند إلى واحد. وما حدث في الواو يحدث في اليائي.

يرميان + نَّ

yarmiyān+ nna→yarmiyānni

يسعيان + نَّ

yas<ayān+ nna→yas<ayānn\i

* توكيد المنتهي بياء المخاطبة

وتتمثل هذه الصوارة في العربية في نحو:

(لتغزِنَ)، (لترمينَ)، (لتسعينَ).

صفوة رأي القدماء أن نون التوكيد تلحق آخر الفعل المعتل من نمط (ترمين)، و(تغزِين)، وتحصل فيهما تغيرات، حيث تحذف النون لتوالي الأمثال، وتسقط الياء للالتقاء الساكنين، وإن كان ما قبل الياء مفتوحًا حركت بالكسر، وفي هذا قال الاستربادي: "فإن كان ما قبلها مكسورا كاضربي واغزي وارمي، حذفت الياء للساكنين، وإن كان ما قبلها مفتوحًا حركت بالكسر"⁽¹⁾.

(1) الاستربادي، شرح الكافية، ج2، ص 404.

رأي المحدثين:

رأى الحملوي أنَّ التغير الحاصل في المضارع المؤكد المسند إلى ياء المخاطبة، قائمٌ على مبدأ الحذف، فهو يقول: "وإنْ كان مسندًا إلى ياء المخاطبة، حذفت الياء والنون، نحو "لتعزَّن"، و"لترمَّن"، إلا أن يكون ناقصًا، وكانت عينه مفتوحة، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر، مع فتح ما قبلها، نحو: "لتسعَيْن"، و"لتخشَيْن"⁽¹⁾.

ورأى شاهين أنَّ ما حدث للأفعال "ترمين"، و"تدعين"، عندما تلحقهم نون التوكيد تسقط نون الرفع لتوالي الأمثال، فيتشكل مديد مفرد الإغلاق ترفضه العربية في هذا الموضع وتسعى للتخلص منه، عن طريق تقصير نواة المقطع فيتحول المقطع من "ص ح ح ص"، إلى "ص ح ص" وهو من المقاطع المستعملة وصلًا ووقفًا⁽²⁾.

تدعين ← تدعنُ
tad^hin + n → tad^hin → tad^hin
تقصير نواة المقطع → حذف نون الرفع → الأصل

ترمين ← ترمينُ
tarmin + n → tarmin → tarmin

تقصير نواة المقطع → حذف نون الرفع → الأصل

ومن خلال التحليل والكتابة الصوتية يتضح أنه ليس هناك التقاء ساكنين، لأنَّ ياء الضمير ليست ساكنة وإنما هي كسرة طويلة، وعليه فليس هناك التقاء ساكنين وليس هناك حذف للياء.

(¹) الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 100؛ حلواني، المغني الجديد في الصرف، ص 187؛ السيد، تصريف الفعل، ص 97.

(²) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 102.

أما فيما آخره ألف فيرى الشايب مثل "تسعى" فإن بعض المحدثين يرون عند إلحاق نون التوكيد تحذف نون الرفع، ويتشكل مقطع طويل مزدوج الإغلاق من نمط " ص ح ص ص" ولا تقبله العربية إلا في حالة الوقف، فتتخلص منه العربية عن طريق تحريك ياء المخاطبة بالكسر ولا تحذف⁽¹⁾.

تسعين ← تسعين
tas^ˁayna → tas^ˁayn → tas^ˁayin

رأى طلافحة أن نون التوكيد تلحق الفعل في صورته الأولى، عند اتصاله بالياء، وقبل حدوث الإعلال أي بصورة "تدعين"، "ترمين"، "تسعين"، فتسقط نون الرفع كراهة توالي الأمثال، وبعد ذلك يتشكل مقطع طويل مغلق، فتلجأ العربية للتخلص منه عن طريق تقصير الحركة، فتقع شبه الحركة بين حركتين، فتضعف، وتسقط، ثم تلتقي حركتان متماثلتان، فيتشكل من جديد مقطع مديد مفرد الإغلاق فتقصر الحركة، ونحصل على الصورة النهائية للفعل⁽²⁾، ونمثل لما قاله صوتياً:

هل ترمين + ن ← ترمين
tarmiyīna+an → tarmiyīn → tarmiyin → tarmīn → tarmin
تقصير المقطع → سقوط شبه الحركة → تقصير نواة المقطع → حذف نون الرفع → الأصل

هل تدعين + ن ← تدعن
tad^ˁuwīna+an → tad^ˁuwīn → tad^ˁiwn → tad^ˁiwin → tad^ˁīn → tad^ˁin
وترى الدراسة أن ما حصل هو النقاء لام الفعل الضمة الطويلة بياء الضمير الكسرة الطويلة، فتماثلتا فأصبحتا كسرة طويلة، ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم تشكل عندنا

⁽¹⁾ الشايب، أثر القوانين الصوتية، ص 84.

⁽²⁾ طلافحة، إسناد الفعل إلى الضمائر، ص 100، 101.

مقطع طويل مغلق "īn" ويتكون من "ص ح ح ص"، وتلجأ العربية لتتخلص منه عن طريق

تقصير نواة المقطع وهي الحركة الطويلة، فيصبح الفعل "تدعن"، ونمثل لذلك صوتياً:

tad^ˤū+īna+an→ tad^ˤīn→ tad^ˤin

تقصير نواة المقطع→ تماثل لام الكلمة مع ياء الضمير وحذف نون الرفع→الأصل

tarmī+īna+an→ tarmīn→ tarmin

تقصير نواة المقطع→تماثل لام الكلمة مع ياء الضمير وحذف نون الرفع→الأصل

* توكيد المنتهي بواو الجماعة

تتمثل هذه الصوارة في العربية في نحو:

(تَغْزُنْ)، (تَقْضُنْ).

صفة رأي القداء في توكيد الفعل المنتهي بواو الجماعة، أنك تحذف نون الرفع،

تجنباً لتوالي الأمثال، وفي هذا قال سيبويه "وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه نون

الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لتَقْضُنْ ذاك ولتَغْزُنْ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث

نونات، فحذفوها استتقالاتاً"⁽¹⁾.

وإن كان آخر الفعل ألف، يقول سيبويه: "فإذا جاءت بعد علامة مضمرة تتحرك للألف

الخفيفة أو للألف واللام حركت لها وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف

الخفيفة أو الألف واللام؛ لأن العلة التي ذكرتها تم، والعلة التقاء الساكنين، وذلك قولك: اَرْضُونْ

زيداً، تريد الجميع، واخْشُونْ زيداً"⁽²⁾

رأي المحدثين:

رأى الحملوي في شرحه لهذه الصوارة أنه إذا كانت عين الفعل مضمومة أو

مكسورة، تحذف لام الفعل فيه ونون الرفع نحو: "لتَغْزُنْ"، و"لتَقْضُنْ"، وإن كانت عين الفعل

مفتوحة، حذفت لام الفعل فقط، وبقي ما قبلها مفتوحاً، وحركت واو الجمع بالضم⁽³⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 519.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 520، 521.

(3) حملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 100؛ السيد، تصريف الفعل، ص 97؛ حلواني، المغني

الجديد في الصرف، ص 187.

ولكن الذي يتضح من خلال التحليل الصوتي أنه لا وجود لالتقاء ساكنين.

أما شاهين رأى أن ما حدث في حالة توكيد المسند إلى ضمير الجماعة الحركي أن نون الرفع تحذف لتوالي الأمثال، ثم يتشكل مقطع طويل مغلق، فتلجأ العربية للتخلص منه عن طريق تقصيره، فيختصر ضمير الجماعة الحركي، ويبقى نصفه في صورة الضمة القصيرة، فيصبح الفعل "تدعن"، و"تقتضن"⁽¹⁾.

ورأى طلافحة في شرحه للفعل الناقص المؤكد المسند لواو الجماعة، أن الواو والنون الخفيفة يدخلان معاً، ويتبع ذلك سقوط نون الإعراب، فيصبح الفعل "هل ترميون" tarmiyūn، فتحصل مماثلة بين حركة العين "الكسرة"، وحركة اللام "الضمة الطويلة"، بسبب توالي الأضداد، فيصبح الفعل "ترميون" tarmuyūn، فيتشكل مقطع طويل مغلق ترفضه العربية، فتقصر حركته الطويلة، فيصبح الفعل "ترميون" tarmuyun، فتقع به الحركة بين حركتين متماثلتين، فتسقط وتلتقي الحركتان فتتشكل حركة طويلة فيصبح الفعل "ترمون" tarmūn، فيتشكل مقطع طويل مغلق فتقصر حركته الطويلة، فيصبح الفعل "ترمن" tarmun⁽²⁾. ومثلها ما يحدث فيما آخره ألف وواو.

ونرى أن التقاء واو الفعل الضمة الطويلة "ū" وضمير الجماعة الحركي، وهو أيضاً ضمة طويلة، يجعلهما يتحدان فيشكل من مجموعهما حركة واحدة طويلة، وتحذف نون الرفع، فتلتقي الضمة الطويلة مع فتحة نون التوكيد، ولا سبيل للجمع بينهما، فتحذف الحركة، فيتشكل مقطع طويل مغلق من نمط "ص ح ح ص"، فتتخلص العربية منه عن طريق تقصير نواة المقطع، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً:

(1) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 100.

(2) طلافحة، إسناد الفعل إلى الضمائر، ص 103، 104.

تدعو + ون + ن:

$tad^{\leq}\bar{u}+\bar{u}na+an \rightarrow tad^{\leq}\bar{u}na+an \rightarrow tad^{\leq}\bar{u}^*an \rightarrow tad^{\leq}\bar{u}^*n \rightarrow tad^{\leq}un$

ترمي + ون + ن:

$tarm\bar{i}+\bar{u}na+an \rightarrow tarmuy\bar{u}n \rightarrow tarmuyun \rightarrow tarmu^*un \rightarrow tarm\bar{u}n \rightarrow tarmun$

ثالثاً: صوارة العلاقة بين الناقص والمهموز

سنسلط الضوء، هنا، على تشابك علاقة التصريف بين الفعل الناقص والفعل المهموز؛ وتقضي معطيات التصريف في المهموز بأن الهمزة فيه ترد موضع فاء البنية (أخذ)، وعينها (سأل) ولامها (قرأ).

ولا خفاء أن الهمزة تشكل أحد المباحث الرئيسة عند النحاة والقراء. وفي تاريخيات العلم، تعد الهمز ملمحاً لهجياً قد اقترن بالبدو وأهالي نجد (تميم)، وأن تسهيل الهمز قد اقترن بالحضر أهالي الحجاز (قريش)، وقد انعكس ذلك الواقع في كلام العرب وفي القراءات القرآنية.

وغير خفي أيضاً أن قواعد المهموز تتعدد بتعدد أوضاعه المختلفة، وذلك حسب وقوعه في بداية الكلام أو درجه، وحسب كونها ساكنة أو متحركة، مفردة أو مجتمعة مع الهمزة أخرى⁽¹⁾.

ويتصل بهذا البحث من قواعد المهموز ما وقعت الهمزة فيه طرفاً، وتحديداً ما جاءت

فيه الهمزة متحركة وقبلها متحرك ويكون ذلك في مظهرين:

(¹) شاهين، عبد الصبور: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الناشر مكتبة الخانجي: القاهرة، ص

• مفتوحة وقبلها مفتوح:

نحو: بدأ ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾ يوسف: ٧٦، نبرأ: ﴿ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا ﴾ الحديد: ٢٢، ، ، أطفأ: ﴿ كَلَّمَآ أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ ﴾ المائدة: ٦٤، اقرأ: ﴿ أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ الإسراء: ١٤، ملأ: ﴿ لَمَن يَعْلَمَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ الأعراف: ١٨، نبأ: ﴿ فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ، وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ التحريم: ٣.

• مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة:

بطىء: ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَن لَّيْطَأَنَّ ﴾ النساء: ٧٢، اخسأ: ﴿ قَالَ اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾ المؤمنون: ١٠٨، أخطأ: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ البقرة: ٢٨٦، درأ: ﴿ قُلْ فَادْرَءُوا عَن أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ آل عمران: ١٦٨، يضاهى: ﴿ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ ﴾ التوبة: ٣٠، ظمىء: ﴿ وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴾ طه: ١١٩.

ففي هذين المظهرين تعل الهمزة حذفًا أو استبدالًا إلى " قرا"، "ردو"، "خطي"، ومع هذا الإعلال يلتبس تصريح الناقص بالمهموز، وخاصة مع مثال "قرأ"، ولدى علماء الساميات، لا يصيب التغيير في المهموز اللغة العربية فحسب، بل شمل أخواتها من اللغات السامية التي تميل إلى تخفيف الهمزة المتطرفة بإسقاطها ثم إطالة السابق عوضًا عنه، ومن هنا عوملت الأفعال المهموزة اللام معاملة الأفعال الناقصة⁽¹⁾.

والأمر الذي أدّى بأحمد حمو أن يعتبر الهمزة ليست من حروف المعاني، وأن وجودها في الكلمة وعدمه سواء، ويستدل على ذلك أن إزالة الهمزة من الكلمة لا يغير من

(1) عبد الجليل، المعجم التأصيلي للفعل الناقص في اللغات السامية، ص 19.

مدلولها، بخلاف غيرها من أصوات اللغة التي يؤدي استبدال واحد منها بغيره أو سقوطه إلى ظهور نسج صوتي جديد، وهذا يدل على أنَّ صوت الهمزة ليس له وظيفة تمييزية في الكلمة الموجودة فيها، خلافاً لباقي أصوات اللغة، وفي الوقت نفسه لها وظيفة تباينية منوطة بالنبر في أكثر اللغات المعروفة؛ لذلك، اعتبر بعض المحدثين الهمزة نوعاً من أنواع النبر⁽¹⁾.

ويؤكد الاستعمال اللغوي للمهموز وجود ملمحين ههنا، وهما ملمح التحقيق، وملمح التسهيل. والتحقيق هو القاعدة العامة في الفصحى، والتخفيف هو قاعدة اللهجات، على أنَّ الفصحى كثيراً ما تترك التحقيق إلى التسهيل، فبنحوه في الشعر وفي القراءات القرآنية.

اقرأ: سهل الهمزة مطلقاً أبو جعفر والسوسي، وأما حمزة وهشام فسهلوا الهمزة في حالة الوقف⁽²⁾.

خطأ: اقرأ ابن كثير بكسر الخاء وفتح الطاء وألف ممدودة بعدها (خطأ)، أما ابن ذكوان وأبو جعفر فقرآها بفتح الخاء والطاء من غير ألف ولا مد (خطأ) والهمز للجميع، ووقف عليه حمزة بنقل حركة الهمزة إلى الطاء وحذف الهمزة فيصير النطق بها بخاء مكسورة وطاء مفتوحة ممدودة مدّاً طبيعياً بعدها (خطأ)⁽³⁾.

نبا: اقرأ حمزة بتسهيل الهمزة وإبدالها ياء خالصة⁽⁴⁾

فادرءوا: اقرأ ورش بالبدل، وقرأ حمزة وفقاً للتسهيل وحذف الهمزة⁽⁵⁾.

(1) الحمو، محاولة ألسنية في الإعلال، ص 179، 180.

(2) القاضي، عبد الفتاح: البدور الزاهر في القراءات العشر المتواتر من طريقي الشاطبية والدرى، دار الكتاب العربي: بيروت- لبنان، ص 184.

(3) السابق، ص 185.

(4) السابق، ص 64.

(5) السابق، ص 72.

تنظماً: وقف عليها حمزة وهشام بخمسة أوجه، وهي الإبدال ألفاً والتسهيل مع الروم،

والإبدال واوًا مع السكون المحض والإشمام والروم⁽¹⁾.

أطفاً: سهل حمزة الهمزة الثانية⁽²⁾.

والإجراء في صوارة مهموز اللام يؤدي من ناحية بنيوية إلى التغيير في الكم المقطعي، فتتمظهر صورة السطح المنطوقة ثنائية المقطع بدل ثلاثيتها في مثل: قرأ ← قرا:

(qara>a→qarā). وفي ذلك مماثلة للإعلال في الناقص تماماً⁽³⁾

في تفسير إعلال المهموز فنعرضه عند القدماء، وأما عند المحدثين فنعرضه

رأى ابن عصفور أن الهمزة تبدل في غير اطراد في نحو: "قرأت"، "بدأت"، "توضأت"، فقالوا: قرئت، توضيت، بدئت، وتبدل ياء في آخر المهموز اللام إذا كانت مفتوحة مكسور ما قبلها في مثل: "أريد أن أقربك" على غير لزوم، وكذلك تقلب الهمزة ياء إذا كانت مضمومة مكسور ما قبلها "هو يقربك" (في "يقربك")⁽⁴⁾.

أما المحدثين:

رأى البكوش أن مهموز اللام يعامل معاملة السالم، إلا أن الهمز -وهي الحرف الأخير- يستقل نطقها إذا كانت ساكنة إذ يميل النطق إلى الارتخاء في آخر الكلمة بينما نطق الهمزة يحدث توترا في مستوى الحلق - وإن رسمت دوماً - تسقط من النطق غالباً في مثل: "اقرأ" فنسمع أكثر: "اقر"، وأرجع السبب إلى أن الهمزة موقعها في نهاية المقطع، وهو مكان يضعفها⁽⁵⁾.

(1) القاضي، البدور الزاهر في القراءات العشر المتواتر من طريقي الشاطبية والدرى، ص 208.

(2) السابق، ص 94.

(3) انظر من هذا البحث ص 41.

(4) الإشبيلي، الممتع في التصريف، ج1، ص 380، 381.

(5) البكوش، التصريف العربي، ص 121.

وخلاصة القول بإضعاف الهمزة التي تشغل لام الفعل فتسقط وتمد الحركة السابقة عليها تعويضاً عن الحذف، ولدى آخرين بحذف الهمزة فقط لوقوعها بين متحركين فتلتقي حركتان متجانستان فتؤول بالمد.

وعليه يبقى عند الاشتقاق هو المعول عليه في التفريق بين كون الفعل من الناقص أم من المهموز ومثال ذلك في النموذجين:

خطئ: من الجذور "خ ط أ" التي تصبح خطأ.

خطا: من الجذور "خ ط و" التي تصبح كذلك خطأ

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، يمكن إجمالها فيما يلي:

- 1- أن الصورة الافتراضية هي البنية العميقة وأن الصورة المنطوقة هي البنية السطحية، وما جرى من تغيرات بين الصورتين خضع لقوانين التحويل من حذف وإدماج واستبدال وتعويض وإشباع.
- 2- أغلب مسائل صواتة الفعل الناقص راجعة إلى قصد التسهيل وقانون الاقتصاد اللغوي ونظرية الجهد الأقل ولكن ليس على سبيل الإطلاق؛
- 3- القول بالأصل الثنائي للفعل الناقص مقبول تاريخياً، والأصل الثلاثي مقبول عقلياً؛
- 4- الميزان الصرفي يصلح لوزن البنى العميقة في الفعل الناقص من نمط "دَعَوَ"، "رَمَى"، ولا يصلح لوزن البنى السطحية من نمط "دَعَا"، "رَمَى"؛
- 5- لم يأت من الناقص رباعي مجرد في القرآن ولا في العربية؛
- 6- الفعل مهموز اللام يعامل معاملة الناقص في قراءتي أبي جعفر وحمزة؛
- 7- قراءة كل من ونافع وحفص تميل إلى تحقيق الهمزة في آخر الفعل.

المصادر والمراجع

• الكتب

ابن جني، أبو الفتح عثمان: المنصف، شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية: إدارة الثقافة العامة، 1954م.

الاسترباذي، رضي الدين: شرح الرضي لكافية بن الحاجب، تحقيق يحيى بشير المصري: طباعة ونشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1996م.

الاسترباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد خزنة الأدب للبغدادي، تحقيق محمد نور حسن ومحمد الزفراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية: بيروت، 1982م.

الإشبيلي، ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة: بيروت، 1987م.

أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، 1992م.
البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم صالح القرمادي: تونس، ط3، 1992م.

البوحسيني، رفيق: ظاهرة الإعلال في العربية، دراسة صرف-صواتية معاصرة نماذج وتمثيلات، عالم الكتب الحديث: إربد، 2015م.

حسان، تمام: اللغة معناها ومبناها، دار الثقافة: الدار البيضاء، 1994م.

حلواني، محمد خير: المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي: بيروت، د.ت.

الحملوي، أحمد بن محمد بن محمد: شذا العرف في فن الصرف، تقديم وتعليق محمد بن عبد

المعطي، دار الكيان للطباعة والنشر: الرياض، ط 12، 1957م.

الدومنيكي، مرمرجي: المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، مطبعة الآباء

الفرنسيين: القدس، 1937م.

الزعبي، أمنة صالح: فقه اللغة العربية، دراسة تحليلية مقارنة، وزارة الثقافة: عمان،

2015م.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة،

ط3، 1988م.

السيد، أمين علي: تصريف الفعل، مكتبة الشباب: مطبعة عاطف، 1973م،

شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديّة في الصرف العربي، مؤسسة

الرسالة: بيروت، 1980م.

الشايب، فوزي: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديثة: إربد،

2016م.

عبابنة، يحيى: الصرف العربي التحليلي نظرات معاصرة، دار الكتاب الثقافي: إربد، 2017م.

عبد التواب، رمضان: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط3،

1997م.

عبد التواب، رمضان: المدخل إلى علم اللغة، مكتبة الخانجي: القاهرة، 1980م.

عبد الجليل، عبد القادر: علم الصرف الصوتي، سلسلة الدراسات اللغوية (8): أزمنة، 1998م.

عبد الواحد، عبد الحميد: بنية الفعل قراءة في التصريف العربي، منشورات كلية الآداب

والعلوم الإنسانية: صفاقس، 1996م.

عبدالكريم، بكري: الزمن في القرآن الكريم: دراسة دلالية للأفعال الواردة فيه: دار الفجر، 1997م.

عضيمة، محمد عبد الخالق: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبعة حسان: القاهرة، د.ت.

العليلي، عبد الله: مقدمة لدرس لغة العرب، المطبعة العصرية: القاهرة، د.ت.

عمر، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب: القاهرة، 1997م.

الفرايدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية: بيروت، 2003م.

كانتينو، جان: دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي: تونس، 1966م.

نورالدين، عصام: الفعل والزمن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، 1984م.

النوري، محمد جواد: علم الأصوات العربية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، 1996م.

• الدوريات

الأقطش، عبد الحميد: "علامة" وأمثالها من نعوت المذكر، أبحاث اليرموك: سلسلة الآداب

واللغويات، المجلد 16، العدد 2، 1998م.

بابعير، عبد الله صالح: طرق التخلص من التقاء الساكنين في العربية، مجلة الدراسات

اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد 6، العدد 2،

2005م.

حلمي، باكزة رفيق: الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية، مجلة

مجمع اللغة العربية الأردني، 1987م.

الحمو، أحمد: محاولة ألسنية في الإعلال: عالم الفكر، المجلد 20، العدد 3، 1989م.

الزعبي، آمنة صالح: بنية الفعل الناقص بين العربية والعبرية: دراسة في البنية الصوتية

للأصل الثلاثي، *المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها*، المجلد 7، العدد 1،

2011م.

الشايب، التأكيد بالنون: طبيعته، وأصله وأثره، *دراسات الأدبية*، المجلد 15، العدد 3،

1988م.

الشايب، فوزي حسن: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، *حوليات كلية الآداب*،

الحوالية العاشرة، 1989م.

عبابنة، الصرف العربي التحليلي: نظرات معاصرة، دار الكتاب الثقافي: إربد، 2017م.

عبابنة، يحيى عطية: في تاريخ ظاهرة الهمز في اللغة العربية واللهجات العربية البائدة

وأثرها في بنية الكلمة، *المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها*، المجلد 11، العدد

3، 2015م.

عبد الجليل، عمر صابر: المعجم التفصيلي للفعل الناقص في اللغات السامية، *سلسلة*

الدراسات الأدبية اللغوية، العدد 10، 2003م.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد: ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح (تحقيق عبد الستار

جواد)، *مجلة المورد* (وزارة الإعلام: الجمهورية العراقية)، المجلد 4 العدد 2،

1975م.

● الرسائل الجامعية

باوزير، ليلي عبد الله علي: *الفعل الناقص دراسة صوتية صرفية في ضوء نظرية العامل*

الفونولوجي (المقطعي)، رسالة دكتوراه: جامعة أم القرى، 1426هـ.

خريسات، محمود سالم عيسى: الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير، جامعة

اليرموك: إربد، 1998م.

طلافة، أمجد عيسى: إسناد الأفعال إلى الضمائر (دراسة في البنية والتركيب)، رسالة

ماجستير، جامعة اليرموك: إربد، 1995م.

العداري، عقيل جاسم دهش: الأفعال المعتلة في القرآن الكريم (دراسة لغوية)، رسالة

ماجستير: جامعة الكوفة، 2004م.

مقابلة، آلاء حسين، الواو والياء غير المدية متلوة بالضممة أو الكسرة في العربية، "دراسة

في الوجود والتحول"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2008م.

Abstract

Ishteiwiy, Abdulrazag Ahmed, (The Phonology of the Arabic verb ended with *waw* or *yā*), University Yarmouk 2017 (D. Abdul Hameed Al-Akkash

This study investigates the phonology of the defective verb in Arabic; it describes the variations in the structure of the word in terms of attribution, morphology and assertion based on the variations between the old and modern morphologists. This study consists of an introduction and two chapters. The introduction tackles the general principles of phonology; the first chapter tackles the rooting and the inflection of the defective verb. In rooting, the study views the roots of the defective verb, morphological balance, and vowels. In inflection, the study highlights the use of the defective verb in the Holy Quran in terms of weight, kind and the roots *waw* and *ya*. Moreover, the second chapter studies the phonological forms in terms of absolute defective phonology and the phonology of defective with prefixes and suffixes and the phonology of defective and the healthy verb.

The study finds that the default image is the deep structure and that the spoken image is the surface structure and the changes between the two images were subject to the laws of conversion such as deletion, integration, replacement, compensation and saturation. The study also shows that the majority of the phonological issues of the defective verbs are connected with the purpose of facilitation according to the law of linguistic economy, or the theory of the least effort but not at all.